جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

الميدان: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية خلال الفترة الممتدة 2001-2022

من إعداد الطالبة:

بوبنية أمال

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 10 /2024/06

أمام اللجنة المكونة من السادة

أ/تمار عزالدين	(أستاذ-جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ/بن الحبيب طه	(أستاذ-جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقررا
أ/مخرمش عبلة	(أستاذ-جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الموسم الجامعي: 2023 م / 2024 م

شكر وتقدير

يسُـرني في هـذا اليـوم الطيّـبّ وفي هـذه اللّحظـة المميـزّة، أن أتقـدّم بالشـكر الخـالص والامتنـان النـّابع مـن الوجدان، لكلِّ من كان عونا وسندا لي خطوة بخطوة حتى وصلت أخيرا لقطف ثمار عملي.

إلى أسـتاذي المشـرف طـه بالحبيـب الـذي كـان لـه الفضـل في الإشـراف علـى هـذه المـذكرة، أرجـو مـن الله تعالى أن ينير درب عمله بالتوفيق والمراتب العليا.

وإلى أسـتاذي هتهـات سـعيد الـذي لا يمكـن أن أتناسـى فضـله وجهـوده الجبـارة معـي طـوال المـدة الـتي درسـتها معـه، أدعـو لـه النجـاح في مسـيرته العلميـة والعمليـة والى الأسـتاذة مخـرمش الـتي لم تبخلـني بالنصـح والى كل الأساتذة على العموم ، والى زميلات الدراسة

وفي الختام أرجو أن تكون عباراتي المتواضعة هاته قد وصلت لكم بكل رقة وامتنان ولو بشيء بسيط.

مع تحياتي بوبنية أمال

إلى أمي الحبيبة الطيبة

أهدي لك هذه الكلمات المتواضعة بكل حب وعطف، الكلمات التي مهما كثرت لا يمكن أن تكف أبدا للتعبير عن جميلك وفضلك على منذ أن فتحت عيناي، كنت وما زلت تساندينني صامدة معي في مشواري العلمي بقلبك الدافئ الحنون، أدعو الله من كل قلبي أن يطيل الله عمرك ويمدك من كل

فضله وكرمه يا أفضل أمي في الوجود، الى أبى سبب وجودي في هذه الحياة،

والى حماتي التي لم تتوانى على تشجيعي الى زوجي نصفي الثاني،

الى إخوتي جميعا ،سلمى وماريا ومحمد عبد المجيد

وإلى كل أطفالي عبد المالك وعبد الغفور وأسامة وسرور ومحمد هيثم وآدم سيف الدين أطال لهم الله عمرهم جميعا ورزقهم من كل خيراته ونعمه.

الى اسيا التي كانت بمثابة الأخت لي

وأتقدمّ أيضا بعباراتي المخلصة إلى أخي عثمان وأخي خالد وخالتي زهرة رحمهم الله وجعل مثواهم الجنة الفسيحة إن شاء الله، أريد أن أخبركم أني

اشتقت لكم حقا بالخصوص أخي عثمان، اللهم أسألك الفوز بالجنة لنا ولهم أجمعين.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تم التعبير على التنويع الاقتصادي بالقيمة المضافة لكل من الزراعة والصناعة والخدمات مأخوذة بالأسعار الثابتة للعملة المحلية بينما النمو الاقتصادي تم التعبير عنه بإجمالي الناتج المحلي مأخوذ بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، اشتملت الدراسة على عينة متكونة من 13 دولة عربية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2022.

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التجريبي وذلك بالاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي والقياسي، وخلال التحليل الساكن لنماذج بيانات البانل تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأمثل ويعود ذلك إلى الثروات الطبيعية التي تزخر بها أغلبية الدول العربية على مر الزمن وقد تعود إلى عوامل عديدة أخرى.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، نمو اقتصادي، مؤشر هيرفندال-هيرشمان، بيانات بانل، دول عربية.

Summary

This study aims to highlight the impact of economic diversification on economic growth in Arab countries, where economic diversification was expressed in terms of the added value of agriculture, industry and services, taken from
In constant prices of the local currency, while economic growth was expressed in terms of gross domestic product taken in constant prices of the local currency, the study included a sample consisting of 13 Arab countries during the period .extending from 2001 to 2022

In order to achieve the goal of the study, we relied on the descriptive approach and the experimental approach, relying on statistical and standard analysis tools. During the static analysis of the panel data models, it was found that the fixed effects model is optimal. This is due to the natural resources that the majority of .Arab countries abound over time and may return to Many other factors

Keywords: economic diversification, economic growth, Herfindahl-Hirschman .index, panel data, Arab countries

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

بسم الله الرحمان الرحيم	
شكر وتقدير	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الأشكال	**VI**
قائمة الملاحق	**IX**
مـقـدمــة عــامــة	2
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	**7**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي	**7**
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	14
المطلب الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة عن أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي	20
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	20
المطلب الثاني: الدراسة السابقة باللغة الاجنبية	21
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.	23

خلاصة.	**26**
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي	
تمهيد.	**28**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.	**29**
المطلب الأول: تقديم العينة ومتغيرات الدراسة.	**29**
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور المتغير التابع ومؤشر هيرفندال مع التطرق لحالة الجزائر.	**30**
المطلب الثالث: بيانات البانل	**34**
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.	**40**
المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة.	**41**
المطلب الثاني: تقدير نماذج بانل للنمو الاقتصادي بدلالة المتغيرات المفسرة.	**43**
خلاصة	**49**
الخاتمة	**51**
قائمة المراجع	**53**
الملاحق	**57**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
جدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.	24
جدول رقم 02: المتغيرات المستخدمة في الدراسة.	29
جدول رقم 03: مؤشر الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.	41
جدول رقم 04: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.	42
جدول رقم 05: تقدير نماذج بانل الثلاث.	44
جدول رقم 06: اختيار لاغرانج.	46
جدول رقم 07: اختبار هوسمان.	46

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01: رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي.	08
الشكل رقم 02: رسم بياني لتطور القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي عبر فترة الدراسة.	30
الشكل رقم 03: رسم بياني لتطور مؤشر هيرفندال ل 13 دولة عربية.	31
الشكل رقم 04: تطور مؤشر هير فندال والقيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي لدولة الجزائر.	32

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

العنوان	الصفحة
ملحق رقم 01: تقدير النموذج التجميعي	57
ملحق رقم 02: تقدير نموذج الأثار الثابتة	57
ملحق رقم 03: تقدير نموذج الأثار العشوائية	58
ملحق رقم 04: اختبار هوسمان	59
ملحق رقم 05: اختبار لاغرانج	60
ملحق رقم 06: تطور مؤشر هيرفندال والقيمة المضافة لأجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات، جزر القمر، الجزائر ومصر	61
ملحق رقم 07: تطور مؤشر هيرفندال والقيمة المضافة لأجمالي الناتج المحلي لدولة العراق والأردن والمغرب وموريتانيا.	62
ملحق رقم 08: تطور مؤشر هيرفندال والقيمة المضافة لأجمالي الناتج المحلي لدولة عمان والسعودية والسودان وسوريا ولبنان.	63
ملحق رقم 9: تطور مؤشر القيمة المضافة لإجمال الناتج المحلي ومؤشر هيرفندال لكل من العراق والأردن والمغرب وموريتانيا.	64
ملحق رقم 10: تطور مؤشر القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي ومؤشر هيرفندال لكل من عمان والسعودية والسودان وسوريا ولبنان.	66

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

بدأت فكرة التنويع الاقتصادي تكتسب أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث أدركت الدول العربية ضرورة تنويع مصادر دخلها وتقليل اعتمادها على الموارد غير المتجددة، نظراً لأنها تعُد أحد أهم التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن. فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت هذه الدول تغيرات اقتصادية وسياسية كبيرة أثرت بشكل مباشر على مسارات نموها الاقتصادي، حيث تعتمد معظمها بشكل رئيسي على قطاع الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، كمصدر أساسي للدخل القومي والعملة الصعبة .

إلا أن هذا الاعتماد المفرط على هذه الموارد غير المتجددة يجعل اقتصاداتها عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، جاءت جائحة كورونا التي اجتاحت العالم في عام 2020 لتزيد من حدة الأزمات الاقتصادية، حيث تسببت في أضرار جسيمة للاقتصادات العالمية، وخاصة تلك التي تعتمد على موارد محددة. شهدت البلدان العربية، التي تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط، انكماشات اقتصادية حادة بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره. هذه الأزمة الصحية العالمية أدت إلى تفاقم الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق أكبر عدد من مصادر الدخل، للتخفيف من الاعتماد على مصدر دخل واحد، مما يهدد استقرارها واستدامة نموها على المدى الطويل.

لذلك أصبح تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز القطاعات غير النفطية، إلى جانب بناء قطاعات جديدة قادرة على توليد فرص عمل وإيرادات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، ضرورة ملحة للدول العربية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. يتطلب ذلك أيضاً تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تعزيز القطاعات الرئيسية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات، لما له من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

يمكن لتنويع القطاع الزراعي تعزيز الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل في المناطق الريفية، بينما يساهم تطوير القطاع الصناعي، بما في ذلك الصناعات التحويلية والتكنولوجية، في زيادة الصادرات وتوليد إيرادات جديدة. كما يمكن أن تفتح تنمية قطاع الخدمات، مثل السياحة والخدمات المالية والتكنولوجيا، آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، لا سيما للشباب. تنويع الاقتصاد لا يعزز فقط الاستقرار الاقتصادي ولكنه أيضًا يمهد الطريق لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل من خلال استغلال كامل الإمكانيات الاقتصادية للدول.

إشكالية الدراسة:

يظهر التنويع الاقتصادي كمكون أساسي يشكل تحدياً وفرصة لتحديد مسارات التنمية في الدول العربية ويساهم التنويع في تعزيز استقرار الاقتصاد وتعزيز فرص التنمية المستدامة، من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الأساسية للدراسة كالتالي:

ما هو أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2001-2022؟ الأسئلة الفرعية:

من أجل للإمام بأهم جوانب الإشكالية سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وماهي العلاقة بينهما؟
- ما هي الافتراضات الأساسية التي يجب توافرها لصحة هذه العلاقة؟
- ما هي القطاعات غير النفطية الرئيسية في الدول العربية وما مساهمتها الحالية؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على ما سبق، يمكننا طرح عدد من الفرضيات حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، منها:

- الفرضية الأولى: التنوع الاقتصادي يرتبط بزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- الفرضية الثانية: هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين مستوى التنويع ومعدل النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- الفرضية الثالثة: تساهم زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى في الدول العربية.

- **أهمية الدراسة:**

- تقليل الاعتماد على النفط: كثير من الدول العربية تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. فمعرفة مساهمة القطاعات الغير النفطية) الزراعة، الصناعة، الخدمات (يمكن أن يقلل من هذا الاعتماد، مما يجعل الاقتصاد أكثر استقرارًا في وجه التقلبات في أسعار النفط.
- وضع السياسات: فهم طبيعة العلاقة) دالة احصائيا أم لا؟ (بين التنويع والنمو الاقتصادي يمكن أن يساعد الحكومات في وضع سياسات اقتصادية تدعم التنويع كمحرك رئيسي للنمو).
- زيادة الإنتاجية: تنمية القطاعات غير النفطية يمكن أن يزيد من الإنتاجية العامة للاقتصاد، ويحفز الابتكار والتكنولوجيا في هذه القطاعات.

- **منهجية الدراسة:**

من أجل الإحاطة بموضوع بحثنا من كل جوانبه والوصل للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لعرض الإطار النظري لكل من التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى المنهج التجريبي

باستخدام أدوات القياسية في الجانب التطبيقي من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة باستعمال نماذج البانل بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS.10

- حدود الدراسة

يشمل الحد المكاني لدراستنا على عينة مكونة من 13 دولة عربية متمثلة في الإمارات العربية المتحدة، جزر القمر، الجزائر، جمهورية مصر العربية، العراق، الأردن، المغرب، موريتانيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، المملكة العربية السعودية، لبنان.

أما من ناحية الحد الزماني فالدراسة تقتصر على الفترة الممتدة من سنة 2001إلى 2022.

- هيكل الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب موضوع الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين:

الفصل الأول فصل نظري تناولنا فيه بشيء من التفصيل الإطار النظري لمتغيرات الدراسة التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وكذا العلاقة بينهما والدراسات السابقة في هذا الموضوع، أما الفصل الثاني فكان لإجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانل خلال فترة الدراسة وعرض نتائج تحليل البيانات، واختبار الفرضيات البحثية. كما يجب تحليل النتائج وتفسيرها، وتقديم جملة من المقترحات للجهات المعنية في الدول العربية، من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي وتحسين أثره على النمو الاقتصادي.

- صعوبات الدراسة:

كأي بحث علمي، لابد للباحث أن يواجه مجموعة من الصعوبات. يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتها فيما يلي:

كان الحصول على بيانات شاملة لكل المتغيرات المطلوبة من جميع الدول العربية على مدى فترة الدراسة المطلوبة تحدياً، مما استدعى تغيير فترة الدراسة من 2000-2022 إلى 2001-2022 لجمع أكبر عدد ممكن من الدول.

تحليل نماذج باستخدام برنامجEVIEWS أوSTATA أو غيرها من البرامج يتطلب مهارات إحصائية متقدمة ومعرفة مسبقة باستخدام تلك البرامج لمعالجة التعقيدات المتعلقة بالارتباط الذاتي وتطبيق نماذج بانل وإجراء التقديرات.

حساب مؤشر هيرفندال كان تحدياً، حيث كانت جميع الدراسات السابقة تحتوي على النتائج والقانون دون وجود طريقة تطبيقية للوصول إلى النتائج.

الضغوطات النفسية والإجهاد البدني في محاولة التوفيق بين الحياة الأسرية)الأمومة(والعمل والدراسة استنزفت منا طاقة هائلة.

الفصل الأول الأدبيات النظرية للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

أخذ موضوع تنويع مصادر الدخل أهمية كبيرة في البلدان العربية التي تعاني من اختلالات وتشوهات في هياكل اقتصادها الناجمة عن اعتمادها على مورد واحد، خصوصًا النفط، بالرغم من امتلاكها ثروات طبيعية تؤهلها لتحقيق التنويع الاقتصادي بتطوير قطاعات بإمكانها توليد قيم مضافة مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

الصدمات المتتالية والأزمات التي أصابت الاقتصاد العالمي نتيجة انخفاض أسعار النفط وأزمات مثل جائحة كوفيد-19، أدت إلى حتمية البحث عن تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق أكبر عدد من مصادر الدخل، للتخفيف من الاعتماد على مصدر دخل واحد.

لذلك نتناول في هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعلاقة بين المفهومين، مع التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا مع ذكر أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي تعُتبر من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي، حيث أظهرت العديد من الدراسات الدولية دور سياسات التنويع الاقتصادي في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترات النمو الاقتصادي الإيجابي. ويشُير التنويع الاقتصادي إلى عملية توسيع قاعدة الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات جديدة وتعزيز مساهمة القطاعات غير التقليدية في النشاط الاقتصادي، بهدف تقليل الاعتماد المفرط على قطاع واحد أو مجموعة محدودة من القطاعات، مما يجعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية والتقلبات في أسعار السلع الأساسية. لذا سنتناول في هذا المبحث المفاهيم المختلفة المرتبطة بالتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي ثم العلاقة بينهما.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي.

1- مفهوم التنويع الاقتصادي.

يعُد التنويع الاقتصادي من أهم الاستراتيجيات التي تسعى الدول إلى تحقيقها، خاصة تلك التي تعتمد على مورد رئيسي واحد غير مستدام، باعتباره الحل الذي يمكن أن ينقذ هذه الدول من المشكلات التنموية والتهديدات المستقبلية التي يفرضها الواقع الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه عوامل اقتصادية وغير اقتصادية عديدة. وقد بدأت هذه الدول تدرك حجم المخاطر والإمكانات المهدورة، فضلاً عن الفرص المتاحة لديها من أجل بناء اقتصاد متنوع وقوي.

في هذا المطلب، سيتم تقديم نظرة شاملة حول مفهوم التنويع الاقتصادي من خلال عرض تعاريفه المختلفة، على النحو التالي:

- ✓ بمعناه البسيط "عدم وضع البيض في سلة واحدة"، بعدم الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محددة
- ✓ أما على المستوى الكلي، فيتضمن التنويع "تقليل الاعتماد على المورد الواحد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع"(هواري وسدي ،2019، صفحة 5).
- ✓ ويقُصد به أيضًا "تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات" (بلعيدي محمد، صفحة 190).
- ✓ ومن تعاريفه "التنويع هو عملية تستهدف تقليل الاعتماد على المورد الواحد في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات الحكومية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (مجلخ و بشيشي ،2022).

- ✓ كما يمكن أن يعرف بـ "جملة السياسات والتدابير اللازمة لعملية التحول الهيكلي للاقتصاد التي تهدف الى تنمية جميع موارد الدولة وظهور قطاعات جديدة من النشاط والهياكل الإنتاجية والحد من الواردات من ناحية والحد من تركيز القيمة المضافة من ناحية أخرى عن طريق ضمان مستوى مستدام نمو اقتصادي". (معيفي و حفيظ ، 2023).
- ✓ ومن هنا، فإن التنويع ينطبق خاصة على الدول التي تعتمد على مصدر واحد غير مستدام، بمعنى أن التنويع هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج. أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد في الغالب على قطاع النفط، فالتنويع يعني الحد من الاعتماد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات ،كما يعني ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دورًا ريادياً. وفي الأخير، يعُرَّف التنويع على المستوى القطاعي بـ "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً" (هواري و سدي ،2019، صفحة 5).

يعُرّف التنويع الاقتصادي بشكل شامل على أنه تحقيق الأشكال الأربعة التالية:

أ- تعدد القطاعات الاقتصادية المنتجة بحيث يتشكل الدخل الوطني من مساهمة العديد من القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

ب-تنويع النشاط الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الواحد.

ج- -تعدد المؤسسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي الواحد.

د-تنويع النشاط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية.

الشكل رقم 01: رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

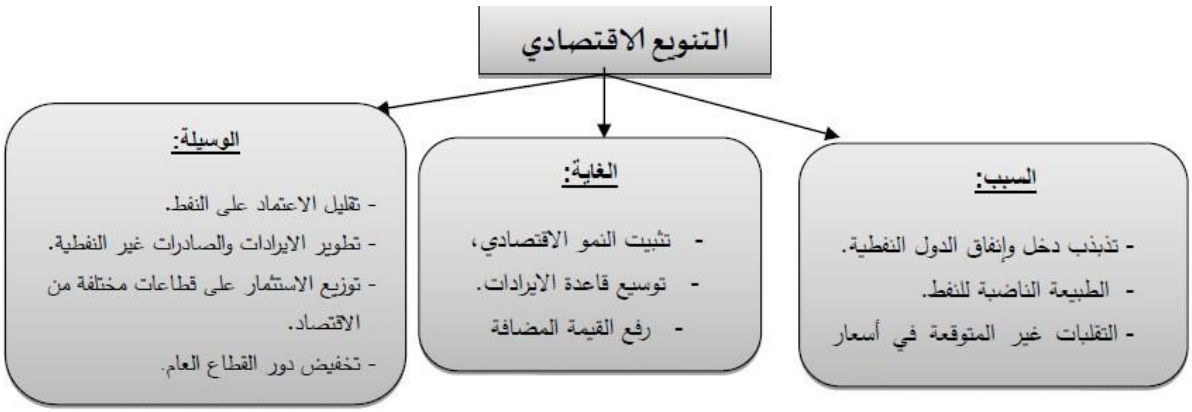

المصدر: (بن عبد العزيز و طاهري، أكتوبر2023)

2- مستويات التنويع الاقتصادي:

يمكن التمييز بين عدة مستويات ومجالات يتم من خلالها التنويع الاقتصادي، (جلود ،2021) وهي:

أولا: تنويع الإنتاج:

هو تنويع اقتصادي يتم على صعيدين:

أ-الصعيد الجزئي:

يتم على نطاق المؤسسات الإنتاجية أي قطاع الأعمال، ويرتبط بالعملية الإنتاجية من خلال التنويع في تشـــكيلة المنتجات والعمل على تجديدها بتبني التطوير التكنولوجي والبحث العلمي وتثمين الكفاءات، وبذلك يحقق قطاع الأعمال نموا و مردودية وأرباح أكبر، وتتوسع الحصص السوقية لاكتساب أسواق وطنية جديدة بتلبية الاحتياجات الســوقية الوطنية، ومن ثمة البحث في اكتســاح أســواق دولية من خلال تصدير منتجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة، ومحتوى تكنولوجي مرتفع، ومن تبعات التنويع في هذا المستوى تعزيز العلاقات التشابكية بين مختلف المؤسسات على الصعيد المحلي الوطني والدولي في إطار عقود أنشطة المناولة الباطنية أو في إطار الشراكة الإنتاجية الأجنبية.

ب– الصعيد الكلي:

يتحقق التنويع الإنتاجي بمســـاهمة جميع الفروع والقطاعات الاقتصـــادية في تحقيق الناتج المحلي الخام وتوليد الدخل الوطني، بما في ذلك الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات.)كورتل ،

2019، صفحة 8(

ثانيا: تنويع التجارة الخارجية:

هو يرتبط الى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للواردات والهيكل السلعي للصادرات. فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى اجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أو مصنعة؟ وبالتالي فان تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافه، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، ومن جهة أخرى فان شدة التنويع في التركيز السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد او مجموعة معينة من السلع سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فان تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل أصـــنافه على عكس الصـــادرات. ثم يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

ثالثا: تنويع القطاعات التنافسية:

الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية.

رابعا: تنويع الأصول:

أشار تقرير البنك الدولي علم 2001 الى طريقة جديدة في قياس التنويع، اذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة الى ثلاثة أنواع: الطبيعة، المنتجة وغير الملموس. وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية ومراعي، وتشير الأصول المنتجة الى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال الاجتماعي وتشير الأصول غير الملموسة الى الوطنية وحكم القانون. (جلود ،2021، صفحة 7).

خامسا: تنويع الأسواق:

أن الاعتماد على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث يمكن أن يؤثر انخفاض الطلب سلباً على الاقتصاد. بينما يوفر تنويع الأسواق والمنتجات مزايا عدة، منها:

- استقرار الطلب في أسواق أخرى إذا انخفض في سوق معينة.
- تحقيق وفورات خارجية من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، مما يمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية.
- اكتساب مهارات تكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق لفتح منافذ تصدير محتملة.
- دعم المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدخول في خطوط المنتجات الجديدة.
- تقليل التعرض للصدمات الخارجية وتخفيف سرعة المنافسة الجديدة.
- التصدير إلى أكثر من بلد يعكس قدرة البلد على المنافسة دولياً.

وبشكل عام، يقلل تنويع الأسواق من المخاطر ويعزز القدرة التنافسية للبلد. (باهي و رواينة، ديسمبر 2016، صفحة 136).

سادسا: تنويع الصادرات:

يعرف تنويع الصادرات بأشكال مختلفة فهو يعبر عن تغير في تركيبة قائمة منتجات التصدير الموجهة للبلدان المختلفة أو انتشار الإنتاج على العديد من القطاعات او استراتيجية تنويع الصادرات التي هي انتقال من الصادرات التقليدية الى الصادرات الغير التقليدية من خلال توسيع قاعدة الصادرات. فتنويع الصادرات هي عملية التنويع في سلال الصادرات أي عدم الاعتماد على مورد وحيد للصادرات وهذا يقلل من عدم الاستقرار في عوائد التصدير. (حساني و موسي، الصفحات 189-190).

3-أليات سياسة التنويع الاقتصادي:

من أجل تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي، يجب توفير المتطلبات التالية: (يوسفات ، النعماوي ، و بابا أحمد، الصفحات 19-20)

- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورًا حيوياً في عملية التنويع الاقتصادي، حيث يسعى بشكل أساسي لتحقيق الربح وضمان الاستمرارية. هذا يدفعه إلى البحث المستمر عن كيفية توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأعلى جودة ليناسب رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.
- ✓ برامج الإصلاح الاقتصادي: تعُتبر برامج الإصلاح الاقتصادي محركًا أساسياً لعملية التنويع الاقتصادي. يعزز استمرار تنفيذ هذه البرامج في الأبعاد المالية، النقدية، والتجارية الجهود المبذولة نحو التنويع الاقتصادي.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر: يعُتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل لتعزيز التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل الحاجة الملحة لمصادر تمويل خارجية في الدول النامية. يتم تفضيل الاستثمار المباشر على القروض الأجنبية نظرًا لتجنب التكاليف والمخاطر المرتبطة بالديون الخارجية.
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعُتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تسُهم في توفير منتجات للسوق المحلية والدولية، وبالتالي تحد من الاعتماد على الاستيراد وتعزز الصادرات.
- ✓ استغلال مصادر الطاقة المتجددة: يعتمد الاقتصاد الجديد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وهي مصادر لا تنضب وتسُهم في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة البيئية.

4-أهداف التنويع الاقتصادي:

يمكن تلخيص أهم الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي فيما يلي:

-تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.

- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وانتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة. (شليحي وبن موفق، ديسمبر2018)
- تقليل احتمال حدوث الصدمات الاقتصادية وامتداد آثارها في الاقتصاد المحلي.
- التخلص من الآثار السلبية للاعتماد على الريع (مثل النفط والغاز).

- تحقيق استقرار اقتصادي أكبر، وخلق فرص عمل أكثر، وتوفير فرص أفضل للأجيال القادمة. (باهي وروابنة، ديسمبر 2016، صفحة 137).

- تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية منها والخدمية في خلق الناتج المحلي الإجمالي.

- خلق ودعم فروع وقطاعات وأنشطة متنوعة قادرة على خلق القيمة المضافة، مما ينجر عنه تشجيع المنتوج الوطني، القادر على تلبية احتياجات السوق الوطنية، ليتوسع مستقبلاً لأسواق دولية لإحلال الواردات.

- تنويع صادرات الاقتصاد الوطني بمنتجات جديدة، متنوعة ذات محتوى تكنولوجي عالٍ، وهو ما يسمح للاقتصاد أن يحتل مكانة مرموقة في التبادل التجاري الدولي.

- تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة بعيداً عن الإيرادات الريعية المعتمدة أساساً على نوع واحد من السلع كالبترول مثلاً.

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية حتى ينعكس التنويع إيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال التأثيرات الخارجية في الإنتاج كعلاقة المناولة من الباطن مثلاً.

- إن تقليل التذبذب في مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية وليس تركيزها ،يساهم في إنعاش هيكل الإنتاج، وإحداث تنمية من القطاعات الأكثر تقلباً إلى القطاعات الأقل تقلباً، وذلك بتناقص درجة التركيز القطاعي في المراحل الأولى لعملية التنمية وتزايدها في مراحلها الأخيرة. (كورتل ،2019، الصفحات 5-6) .

5-المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع بمؤشرات عديدة تتفاوت في ملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على التشتت كمعامل الاختلاف، أو التركز كمؤشر جيني أو التنويع كمعامل هيرفندال –هيرشمان وتفرز هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند قياس الظاهرة التنويع لذلك سنكتفي في هذه الدراسة بتطبيق معامل هيرفندال –هيرشمان Normalized Herfindahl Hirchman Index الذي سيشار اليه اختصارا بمعامل هيرفندال، كما سيشار للتنويع الاقتصادي بالتنويع اختصارا.

يهدف معامل هيرفندال إلى قياس تركيب المتغير ومدى تنوعه ويعرف بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث) N (عدد النشـــاطات)، Xi (قيمة المتغير في النشـــاط)، X (القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

وتتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد أي) $0 \leq H \leq 1$(فالقيمة صفر تعبر عن التنويع التام والقيمة واحد تدل على انعدام التنويع وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتدل القيم المرتفعة للمعامل على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات.

لكي يتحقق زيادة درجة التنويع ورفع معدل النمو الاقتصادي من المفترض تحقيق شرطين متكاملين وهما:

-تناقص مؤشر التنويع الاقتصادي H عبر الزمن فكلما تناقصت قيمة مؤشرات التنويع ازدادت درجة التنويع في الاقتصاد $\frac{\partial H}{\partial t} < 0$.

-وجود علاقة عكسية بين مؤشر التنويع ومعدل النمو الاقتصادي، فكلما تناقصت مؤشرات التنويع) ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي (ازداد معدل النمو الاقتصادي $\frac{\partial Y}{\partial H} < 0$)عوض الخطيب ،2014م - 1435هـ، الصفحات 9-10).

المطلب الثاني: مفاهيم عامة عن النمو الاقتصادي:

نظرًا لأهمية النمو الاقتصادي كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية في معظم دول العالم، سنتناول في هذا المبحث مفهوم النمو الاقتصادي بشكل شامل. سنبدأ بتعريف النمو الاقتصادي وأنواعه المختلفة، ثم سنتطرق إلى عناصره الرئيسية. بعد ذلك، سنناقش فوائده المتعددة.

لفهم العوامل المحركة للنمو الاقتصادي، سنستعرض أهم النظريات المفسرة له، بدءًا من نظرية النمو الكلاسيكية ونظرية الكينزية للنمو وصولًا إلى نظرية النمو الداخلي.

1-مفهوم النمو الاقتصادي:

عرَّف النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيفُ المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها «(خشيب، صفحة 9). يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي) جاب الله، (2015، الصفحات 148-149). ومن الأهمية بمكان التفريق بين نوعين من النمو: النمو الشامل والنمو الكثيف.

النمو الشامل: يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسًا بالناتج المحلي الحقيقي، وهذا يعني أن الدولة تحقق نموًا واسعاً حتى لو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي.

النمو الكثيف: يتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي (Real GDP)، مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج، أي تنمية قيم السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، ما يعني زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وهذا ينتج عنه تحسن في المستوى المعيشي للأفراد.

يعُتبر النمو الاقتصادي شرطًا ضرورياً لكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة(خشيب، صفحة 5).

وعلى هذا، يعني النمو الاقتصادي:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست (نقدية) اسمية:
- أن تكون زيادة في المدى البعيد، بمعنى أننا نستبعد ما يعرف بالنمو العابر أو النمو الظرفي جاب الله،2015، الصفحات 148-149).

يعرّف سيمون كوزنتس -الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 -النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند

هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيفُ المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها" (خشيب، صفحة 9).

2-أنواع النمو الاقتصادي: توجد عدة أنواع منها:

أولا: النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

ثانيا: النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.

ثالثا: النمو التلقائي الطبيعي: هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارا ت تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر من:

-التقسيم الاجتماعي للعمل.

-سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.

-حدوث تراكم لرأس المال.

-تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال اشاراته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.

رابعا: النمو العابر: يتميز بعدم استمراره ويكون نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، وأثره محدود نظرا لجمود الإطار الاجتماعي، كارتفاع أسعار البترول في البلدان التي تتميز بوحيد الصادرات.

3-عناصر النمو:

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل وهي:

العمالة Employment

- إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفؤة، غير الماهرة التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكينة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية

ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة.

- رأس المال: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، ان عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار ويشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال.
- الموارد الطبيعية يعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تملك الثروات الطبيعية عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لاكن هذه البلدان مازالت نامية.
- الإدارة والتنظيم: يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.
- العالم والتنمية: يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث اهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يلي:

-العالم الاول: بلدان تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالي لقسم كبير من مواطنيها ويعترف بهذا المستوى عاليا.

- العالم الثاني: دول خاضت التجربة الاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول تتميز برفضها للثقافة الليبيرالية والرأسمالية المفتوحة، تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية.

- العالم الثالث: هي الدول التي لا تنتمي الى مجموعة الدول الغربية (أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية واستراليا ...)ولا الى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية).

- العالم الرابع: الدول الأقل تطورا التي تعاني وفقا للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي والترتيب المتدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم والتي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر للبنى التحتية الصناعية.(الشرقاوي، 2016-1437).

4-فوائده: أما فوائد النمو، فيمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ زيادة الكميات المتاحة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات.
- ✓ زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى، مما يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- ✓ زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن والصحة والتعليم وبناء البنى التحتية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.
- ✓ التخفيف من حدة البطالة (خشيب، الصفحات 10-11).

5-أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

على مر العصور، طور الاقتصاديون العديد من النظريات المختلفة في محاولة لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي وإبراز محدداتها وعوامل دفعها. تنبع هذه النظريات من التطور المستمر الذي يشهده النمو الاقتصادي بكافة جوانبه عبر الزمن، حيث يسعى الاقتصاديون دومًا إلى مقارنة الوضع الحالي بالمستقبل المنشود، كما عبر عن ذلك جيمس توبين بقوله: "قضية النمو ليست جديدة، فالاقتصاديون دائماً يعملون على مقارنة الحاضر بالمستقبل."

ومن أبرز النظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي:

5-1-النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

أولا: نظرية آدم سميث:

وضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل يؤديان إلى زيادة الإنتاجية، مما يولد المزيد من الدخل والأرباح. جزء من هذه الأرباح يتم ادخاره واستثماره) تراكم رأسمالي (، مما يمكن من مزيد من التخصص وتقسيم العمل باستخدام تقنيات أحدث، وهكذا في دورة متجددة ذاتياً.

لكن سميث أشار أيضًا إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود. فعندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة الاستثمار المفرط في قطاعات معينة، تنخفض الأرباح ومعدلات تكوين رأس المال، مما يؤدي في النهاية إلى حالة "الجمود) "Stationary State (حيث لا يوجد نمو اقتصادي إضافي.

ثانيا: دافيد ريكاردو:

يرى دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس النمو الاقتصادي وليس العمل كما اعتقد آدم سميث .

حيث تعتبر الأرض عنصرًا نادرًا، خاصة الأراضي الجيدة. واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في الزراعة، مما دفعه للتفكير في استخدام تقنيات حديثة في الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك أكثر إمكانية في القطاع الصناعي.

قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات: الرأسماليون، العمال، وملاك الأراضي. ويرى أن الرأسماليين هم المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال البحث عن أسواق جديدة وزيادة الأرباح التي يعاد استثمارها. أما العمال فهم وسيلة الإنتاج وأقل أهمية من الرأسماليين. بينما يوفر ملاك الأراضي الأساس للإنتاج وهو الأرض.

ثالثا: نظرية روبرت مالتوس:

قدم روبرت مالتس نظرية النمو السكاني، معتبرً ا نفسه رائد المدرسة التشاؤمية في هذا المجال .

تفترض نظريته أن عدد السكان سيتزايد بمعدل أسرع من الموارد إذا لم يتم ضبطه، حيث سينمو السكان بمتوالية حسابية. وبين مالتس أن نمو السكان يؤثر على النمو الاقتصادي، ولتحقيق نمو حقيقي لابد أن يتجاوز نمو الإنتاج نمو السكان. ويرى أن النمو السكاني له تأثير إيجابي فقط إذا أدى لزيادة الطلب الفعال.

لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، حدد مالتس "المعدل الأدنى للادخار" الذي لا يؤثر سلباً على الاستهلاك ويمثل أقصى مستوى للاستثمار. لكنه حذر من أن زيادة الادخار تحد من الإنفاق الاستهلاكي بما يعيق نمو العرض.

واستنتج أن فكر الكلاسيك يرى تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فالتقدم التقني يدفع النمو إذا سبق النمو السكاني، ويعتمد على التراكم الرأسمالي الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح. (سي العربي، 2020، الصفحات 10-11).

2-5-النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

في أعقاب الكساد العظيم الذي ضرب الاقتصاد العالمي في عشرينيات القرن الماضي، ظهرت أفكار كينز الجديدة في كتابه "النظرية العامة" عام 1936. انتقد كينز الافتراضات الكلاسيكية حول التوظيف الكامل والمنافسة الكاملة، مفترضًا أن هناك بطالة إجبارية طويلة الأجل بسبب انخفاض الطلب الفعال وجمود الأجور.

وفقاً لكينز، لا يتحقق التوظيف الكامل بشكل تلقائي كما افترض الكلاسيك من خلال قانون ساي، لذلك دعا إلى تدخل الدولة لزيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب.
واعتبر كينز الادخار والاستهلاك دالة للدخل على عكس النيوكلاسيك. وركز على أهمية الطلب الفعال والأرباح كمحرك للاستثمار والنمو الاقتصادي.

لاقت أفكار كينز قبولاً واسعاً في الدول المتقدمة حتى نهاية الستينيات، حيث ساهمت في معالجة الركود والنمو خلال تلك الفترة.

3-5-نظرية النمو الداخلي:

نظرية النمو الداخلية الجديدة تتبنى رؤية مختلفة عن النظرية النيوكلاسيكية لتفسير مصادر النمو الاقتصادي على المدى الطويل. فبدلاً من التركيز على العوامل الخارجية كالتقدم التكنولوجي، تفترض هذه النظرية أن هناك عوامل داخلية تلعب دوراً محورياً في تحديد معدلات النمو بين الدول، لا سيما الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، إلى جانب الاستثمار في رأس المال المادي. كما تخلت عن فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وافترضت وجود عوائد متزايدة للحجم في الإنتاج الكلي، منسوبة ذلك إلى الآثار الخارجية الإيجابية لهذه الاستثمارات على الإنتاجية، محاولة بذلك تفسير اختلاف مسارات النمو طويل الأجل بين الاقتصادات المختلفة. (فقير، الصفحات 58-60).

تمثل هذه النظريات جزءًا فقط من المحاولات المتعددة لفهم وتفسير ديناميكيات النمو الاقتصادي، ومازالت هذه المسألة محل دراسة ونقاش مستمر.

المطلب الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي:

يرى العديد من الخبراء أن التنويع الاقتصادي يعزز النمو الاقتصادي لعدة أسباب رئيسية:

- ✓ يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها. (فقير , كمال ،;2021، صفحة 169).
- ✓ يسهم التنويع في مصادر الدخل في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وهو ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ توفير المزيد من فرص العمل من خلال تحفيز النمو الاقتصادي الناتج عن ارتفاع درجة التنويع في مصادر الدخل، وبالتالي زيادة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العمالة.
- ✓ يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي يؤدي إلى توفير فرص عمل أكبر وانخفاض معدل البطالة.
- ✓ تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي. (صاري، أوت 2019، صفحة 897_898).
- ✓ تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات .
- ✓ توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية .
- ✓ توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضاف.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية:

- **دراسة (بن عمرة ،2021) بعنوان "دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2018"** هدفت إلى قياس أثر أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية على النمو في الجزائر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لشرح ماهية التنويع الاقتصادي، والمنهج التحليلي لتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة، والمنهج التجريبي لتقييم أثر التنويع الاقتصادي على النمو في نفس الفترة، مستخدمةً منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)باعتباره ملائمًا لهدف البحث، وإجراء الاختبارات الإحصائية والتقديرات المناسبة باستخدام البرنامج الإحصائي .EVIEWS 10 لقياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر، اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لخمسة متغيرات، هي: القيمة المضافة لقطاع الزراعة، والقيمة المضافة لقطاع الصناعة، والقيمة المضافة لقطاع الخدمات) كنسب من إجمالي الناتج المحلي (، والجباية البترولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) كمتغيرات مستقلة (، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) كمتغير تابع (بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع المتغيرات وإجراء اختبار جذر الوحدة. خلصت الدراسة إلى وجود استجابة طويلة الأجل وطردية ومعنوية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات والنمو الاقتصادي ،واستجابة طويلة الأجل طردية وغير معنوية بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة والجباية البترولية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، في حين كانت الاستجابة بين القيمة المضافة لقطاع الزراعة والنمو الاقتصادي عكسية وغير معنوية، مما يستنتج أن تأثير التنويع الاقتصادي مقاسًا بالقيمة المضافة لقطاع الخدمات على النمو هو تأثير طردي ومعنوي، بينما كان تأثيره مقاسًا ببقية المؤشرات غير معنوي سواء كان طردياً أو عكسياً.
- **ثانيا:)رتيعة، سبتمبر 2014(دراسة بعنوان: "استخدام نماذج بيانات بانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي "**تم استخدام بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي. وذلك بتقديم وتوضيح كيفية الاختيار والتوفيق بين النماذج الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وتم الاعتماد في ذلك على معيار معامل التحديد واختيار فيشر وداربن واتسون في اختيار أفضل نموذج جزئي من النموذج العام من خلال دراسة ستة متغيرات تفسيرية تؤثر في النمو الاقتصادي لعشر دول عربية في الفترة الممتدة 1980 إلى 2010مستخدما برنامج STATA.
- **ثالثا)معيفي وحفيظ ،2023(دراسة بعنوان "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2000-2021"** أن هذه الدراسة هدفت

إلى اختبار أثر التنويع الاقتصـادي، المعبر عنه بالقيمة المضـافة لقطاعات الزراعة، الصـناعة، والخدمات ،على النمو الاقتصـادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي لعينة من 6 دول عربية)الجزائر، تونس، المغرب ،السعودية، العراق، والإمارات العربية المتحدة(تم اختيارها وفقاً لمعيار توفر البيانات خلال فترة الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي باستخدام نموذج البانل.(Panel Data Model)

هدفت الدراسة القياسية إلى معرفة أثر القيمة المضافة لكل من قطاعات الزراعة، الصناعة ،والخدمات، باعتبارها قطاعات رئيسية محركة للتنويع الاقتصادي، على الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر مؤشرًا للنمو الاقتصادي ويتم قياسه بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي. تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في التقدير.

بعد تقدير النماذج الثلاثة (الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية)، والمفاضلة بينها باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج واختبار هاسمان، تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأمثل لتقدير بيانات النموذج.

أظهرت نتائج الدراسة ضعف مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ،حيث تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة لكل من قطاع الزراعة والصناعة والناتج المحلي الإجمالي. هذا يعني أن زيادة القيمة المضافة لقطاعي الزراعة والصناعة ترتبط بانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية التي تفترض أن تنمية هذين القطاعين تساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.في المقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات والناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن تنمية قطاع الخدمات يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

في النهاية، استنتجت الدراسة أن مصدر الاختلاف في الدول محل الدراسة يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج المستخدم، والتي قد تفسر الاختلافات في مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية:

الدراسات حول تأثير التنويع الاقتصادي على النمو في الدول العربية باللغة الأجنبية:

أولا: دراسة من تأليفHala M. Fawzy, Mohamed A. R. Mohamed , and Ahmed S. Ahmed

في مجلة2021نشرت سنة " Journal of Economic Development" بعنوان:

"The Impact of Economic Diversification on Economic Growth in the Arab Countries : Evidence from Panel Data Analysis"

فترة الدراسة من2000-2019

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام بيانات اللوحة (Panel Data). تستند الدراسة إلى تحليل البيانات من 18 دولة عربية خلال الفترة من 2000 إلى 2019. تسعى الدراسة إلى فهم كيف يمكن للتنويع الاقتصادي أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. يتم تحقيق ذلك من خلال استخدام نماذج اقتصادية قياسية لتقدير العلاقات بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

ثانيا: دراسة من تأليف: Mohamed B. Ramady, Hassan A. Al-Baadi, and Youssef M. Youssef بعنوان: "Economic Diversification and Growth in the MENA Region: Empirical Evidence from Panel Data Analysis" نشرت سنة 2018 في "International Journal of Economics and Finance". فترة الدراسة من 1995-2015

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) MENA(باستخدام بيانات لوحية من 1995 إلى 2015. تسعى الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التنويع الاقتصادي تؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام في دول المنطقة. تم استخدام نماذج اقتصادية قياسية لتحليل البيانات وتقدير تأثير التنويع على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.

ثالثا: **دراسة من تأليف Nader Kabbani وNejla Ben Mimoune نشرت في معهد بروكينغز Brookings Institution (بعنوان 2021 جانفي 31 بتاريخ "Economic Diversification: (in the Gulf: Time to Redouble Efforts"**

حيث أن مدة الدراسة ليست محددة بوضوح، حيث أنها تقرير تحليلي يعتمد على بيانات متاحة حتى وقت النشر. تختص الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي الستة (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، عُمان)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تحديات التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في دول الخليج. وإبراز أهمية تطوير القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على المشاريع الحكومية. وفي الأخير تعطي توصيات السياسات لتعزيز التنويع الاقتصادي، مثل تحسين بيئة الأعمال، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تطوير رأس المال البشري، وغيرها. معتمدة على منهجية تحليل السياسات والتحديات بناءً على البيانات والمعلومات المتاحة، وليست دراسة قياسية باستخدام نماذج رياضية.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

1-أوجه التشابه:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث:

موضوع الدراسة: حيث تتناول جميع الدراسات أثر التنوع الاقتصادي على النمو معادا دراسة رتيعة محمد التي تتناول النمو الاقتصادي.

عينة الدراسة: فمجتمع كل الدراسات من الدول العربية ماعدا الدراسة الثانية باللغة الأجنبية لـ Mohamed B. Ramady, Hassan A. Al-Baadi, and Youssef M. Youssef

استخدام برنامج EVIEWS: تتفق الدراسة الحالية كل الدراسات ماعدا دراسة رتيعة التي يستخدم فيها STATAوالدراسة الثالثة الأجنبية التي هي دراسة تحليلية فقط.

النموذج المستخدم في الدراسة نماذج بانل) Models: Panel Models (فتتفق مع كل دراسة ماعدا دراسة عبد الرزاق بن عمرة،

متغيرات الدراسة: تتفق مع دراسة معيفي في اختيار متغيرات الدراسة، والمتمثلة في القيمة المضافة لكل من إجمالي الناتج المحلي، والزراعة، والخدمات، والصناعة.

2- أوجه الاختلاف:

أوجه الاختلاف		الدراسة الحالية	عبد الرزاق بن عمرة	رتيعة محمد	معيفي ضياء الدين	Hala M. Fawzy, Mohamed A. R. Mohamed , and Ahmed S. Ahmed	Mohamed B. Ramady, Hassan A. Al-Baadi, and Youssef M. Youssef	Nader Kabbani Nejla Ben Mimoune
سنوات الدراسة		2022-2001	2018-2001	1980- 2010	2000- 2020	2000 إلى 2019.	2015-1995	
المنهج		PANEL	ARDL	PANEL				
العينة		13 دولة عربية	الجزائر	10 دول عربية	6دول عربية	18 دولة عربية	منطقة الشرق الأوسط وافريقيا	دول مجلس التعاون الخليجي الستة
المتغيرات	التابع	لوغاريتم اجمالي الناتج المحلي بالأسعار المحلية	لوغاريتم الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية	النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	دراسة تحليلية

	المستقلة	لوغاريتم القيمة المضافة للزراعة -لوغاريتم القيمة المضافة للصناعة -لوغاريتم القيمة المضافة للخدمات كلها مقاسة بالأسعار المحلية	- لوغاريتم القيمة المضافة للزراعة -لوغاريتم القيمة المضافة للصناعة -لوغاريتم القيمة المضافة للخدمات -لوغاريتم الجباية البترولية كلها كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	- ناتج داخلي الخام -مخزون رأس المال المادي -مخزون رأس المال البشري معدل نمو السكان -درجة الانفتاح التجاري -معدل التضخم	-لوغاريتم القيمة المضافة للزراعة -لوغاريتم القيمة المضافة للصناعة -لوغاريتم القيمة المضافة للخدمات كلها مقاسة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	-مؤشر التنويع الاقتصادي، والذي يتم حسابه بناءً على حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي . -الانفتاح التجاري، ويتم قياسه كنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي . -الاستثمار الأجنبي المباشركنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . -تطور القطاع المالي.	- مؤشر التنويع الاقتصادي والذي يتم حسابه باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز الصادرات. - الانفتاح التجاري ويتم قياسه كنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. -الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - مؤشر التنمية البشرية	

خلاصة:

عرف التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي عدة تعاريف ومفاهيم لذا جاءت عدة نظريات مفسرة لهما وتظهر الهدف من اللجوء للتنويع الاقتصادي وابراز العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي وقد عرف هذا الموضوع عدة دراسات عربية وأجنبية بهدف تفسير العلاقة وتبسيطها.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي

تمهيد:

في هذا الفصل، سيتم تقديم نظرة شاملة ومفصلة على المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على العينة ومتغيرات الدراسة والتعرف على برنامج افيوز كما سيتم التطرق الى الدراسة التحليلية لتطور القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي وتطور مؤشر هيرفندال وتوضيح وضع الجزائر بناء على تحليل تطور المؤشرين السابقين ثم سننتقل الى التعرف نظريا على نماذج بانل المفهوم والأهمية وأنواع نماذج بانل وطرق المفاضلة بين نماذجه الثلاث وسيتم تطبيق ذلك على بيانات الدراسة الحالية في المبحث الأخير.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

في هذا المبحث، سنقوم بإعطاء نظرة شاملة ومفصلة عن المنهجية التي اعتمدت في هذه الدراسة ،بالإضافة إلى الأدوات التي تم استخدامها لجمع وتحليل البيانات. سنبدأ بشرح الطريقة العلمية المتبعة، من اختيار العينة وتصميم الدراسة، وصولاً إلى أساليب جمع البيانات وتحليلها. سنستعرض الخطوات المتبعة بالتفصيل لضمان وضوح العملية البحثية ودقتها.

المطلب الأول: تقديم العينة ومتغيرات الدراسة

1)العينة:

في هذه الدراسة، تم اختيار عينة من الدول العربية كموضوع للتحليل. الدول العربية يبلغ عددها الإجمالي 22 دولة، ولكن بسبب بعض القيود المتعلقة بتوفر البيانات، تم تقليص حجم العينة إلى 13 دولة متمثلة في: الإمارات العربية المتحدة، جزر القمر، الجزائر، جمهورية مصر العربية، العراق، الأردن، المغرب ،موريتانيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، المملكة العربية السعودية، لبنان.

ومنه يمكن القول إن قاعدة البيانات مدمجة بعدد (n=13)وفي الوقت نفسه يغطي كل مقطع فترة زمنية ممتدة من 2001 الى غاية 2022 أي (t=22(وبذلك يكون عدد المشاهدات هو286 مشاهدة (n×t=13×22=286)

2) متغيرات الدراسة والمصدر:

الجدول التالي يشرح المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصدرها:

جدول رقم 02: المتغيرات المستخدمة في الدراسة

الوصف			رمزها	المصدر
المتغيرات	التابع	القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	GDP	صندوق النقد الدولي
	المستقل	القيمة المضافة للزراعة بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	AGR	
		القيمة المضافة للصناعة بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	IND	
		القيمة المضافة للخدمات بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	SRV	

المصدر من اعداد الطالبة

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور المتغير التابع في الدراسة ومؤشر هيرفندال:

1) تطور القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي لعينة الدراسة:

الشكل رقم02: رسم بياني لتطور القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي عبر فترة الدراسة.

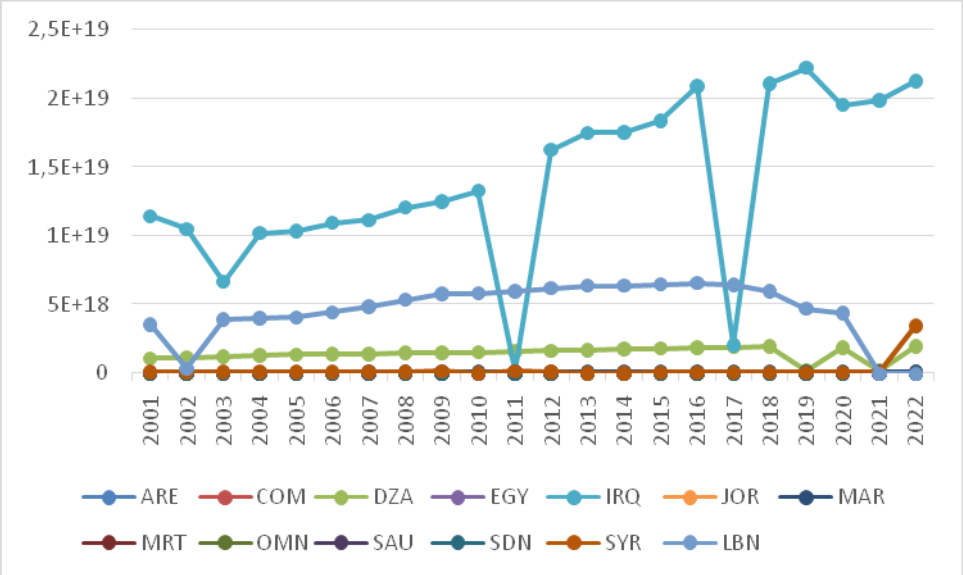

المصدر مخرجات إكسال من اعداد الطالبة

الرسم بياني يقدم نظرة عامة على تطور الناتج المحلي الإجمالي في 13 دولة عربية خلال الفترة من 2001 إلى 2022. تظهر البيانات أن الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الأكبر اقتصادياً في المنطقة، ولكنها تظهر أيضً ا تذبذبات كبيرة، مما يشير إلى اعتمادها على عائدات النفط وتأثرها بالأحداث الجيوسياسية. في المقابل، يظهر الاقتصاد المغربي نموًا مستقرًا ومستمرًا، مما قد يعكس اقتصاداً أكثر تنوعًا والإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها. أما الجزائر، فتظهر أيضًا تذبذبات بسبب اعتمادها على صادرات النفط والغاز، ولكنها تحافظ على نمط نمو مستقر بشكل عام.

من الملفت للنظر حدوث انخفاضات حادة في الناتج المحلي الإجمالي لعدة دول في سنوات 2012 و2016 و2020، مما يشير إلى أزمات اقتصادية محتملة. في عام 2012، تأثرت المنطقة بتفشي فيروس في الشرق الأوسط وبطء الإجراءات الوقائية، بالإضافة إلى أحداث سياسية وأمنية بارزة مثل تدمير حلب وتدخل إيران في شؤون دول مثل العراق وسوريا سنة.2016 كما تأثرت المنطقة بشدة بجائحة كورونا العالمية في عام 2020. تظهر الإمارات انخفاضات ملحوظة في هذه السنوات بسبب اعتمادها على النفط، بينما يظهر المغرب استقرارًا نسبياً بفضل تنوع اقتصاده.

2) تطور مؤشر هيرفندال لعينة الدراسة:

الشكل رقم 03: رسم بياني لتطور مؤشر هيرفندال ل 13 دولة عربية

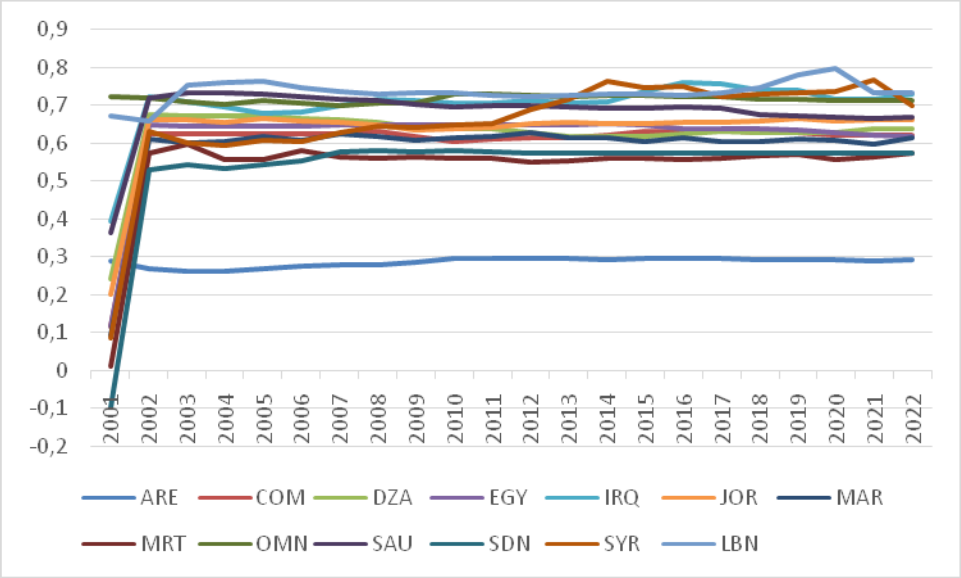

المصدر مخرجات إكسال من اعداد الطالبة

بناءً على تحليل الرسم البياني لتطور مؤشر هيرفندال لـ 13 دولة عربية من سنة 2001 إلى سنة 2022، يمكن ترتيب الدول حسب درجة التنويع الاقتصادي في الفقرة التالية:

الدول ذات المستويات العالية لمؤشر هيرفندال (اقتصادات تعتمد على مصادر دخل محدودة)

الإمارات العربية المتحدة(ARE): حافظت على مستويات عالية مستقرة تقارب 6.0 إلى 7.0 طوال الفترة، مما يشير إلى اعتماد كبير على عدد محدود من القطاعات الاقتصادية.

الجزائر(DZA) شهدت الجزائر استقرارًا في المؤشر بين 6.0 إلى 7.0 منذ 2004، مما يعكس اعتماداً على عدد قليل من المصادر الرئيسية للدخل.

عمان(OMN) : حافظت على مستويات عالية تتراوح بين 6.0 إلى 7.0 طوال الفترة، مما يدل على اقتصاد معتمد على مصادر دخل محدودة.

السعودية (USA) : استقر المؤشر عند حوالي 6.0 طوال الفترة، مما يشير إلى تركيز الاقتصاد على قطاع واحد أو بضعة قطاعات رئيسية.

الدول ذات المستويات المتوسطة لمؤشر هيرفندال (اقتصادات ذات تنويع متوسط).

جزر القمر(COM) : استقر المؤشر عند حوالي 5.0، مما يشير إلى تنويع متوسط في الاقتصاد.

مصر(EGY) : استقر المؤشر حول 5.0 إلى 6.0، مما يدل على تنويع متوسط في مصادر الدخل.

العراق(IRQ) : شهد المؤشر تذبذبات كبيرة بين 4.0 إلى 7.0 حتى 2010، ثم استقر نسبياً حول 6.0، مما يشير إلى اقتصاد غير مستقر ولكن مع تركيز على عدد قليل من القطاعات بعد 2010.

- الأردن(JOR) : استقر المؤشر عند حوالي 5.0، مما يعكس تنويعاً متوسطًا في الاقتصاد.
- المغرب(MAR) : استقر المؤشر بين 0.5 إلى 6.0، مما يشير إلى تنويع متوسط في الاقتصاد.
- السودان(SDN) : استقر المؤشر بين 5.0 إلى 6.0، مما يعكس تنويعاً متوسطًا.
- سوريا(SYR) : شهدت تذبذبات كبيرة خاصة بعد 2010، مما يشير إلى تأثيرات اقتصادية وسياسية على التركيز الاقتصادي.

الدول ذات المستويات المنخفضة لمؤشر هيرفندال (اقتصادات ذات تنويع مرتفع)

- موريتانيا(MRT) : استقر المؤشر عند حوالي 2.0، مما يشير إلى تنويع مرتفع في مصادر الدخل.
- لبنان(LBN) : استقر المؤشر في البداية عند حوالي 6.0، لكنه شهد تراجعاً ملحوظًا إلى حوالي 5.0 في الفترة من 2018 إلى 2022، مما يشير إلى تنويع متزايد في الاقتصاد.

يمكن استخلاص:

- اقتصادات تعتمد على مصادر دخل محدودة (مستويات عالية): الإمارات، الجزائر، عمان، السعودية.
- اقتصادات ذات تنويع متوسط (مستويات متوسطة): جزر القمر، مصر، العراق، الأردن، المغرب، السودان، سوريا.
- اقتصاديات ذات تنويع مرتفع (مستويات منخفضة): موريتانيا، لبنان (مع تنويع متزايد في السنوات الأخيرة).

3) التطرق حالة الجزائر:

الشكل رقم 04: تطور مشر هيرفندال والقيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي لدولة الجزائر.

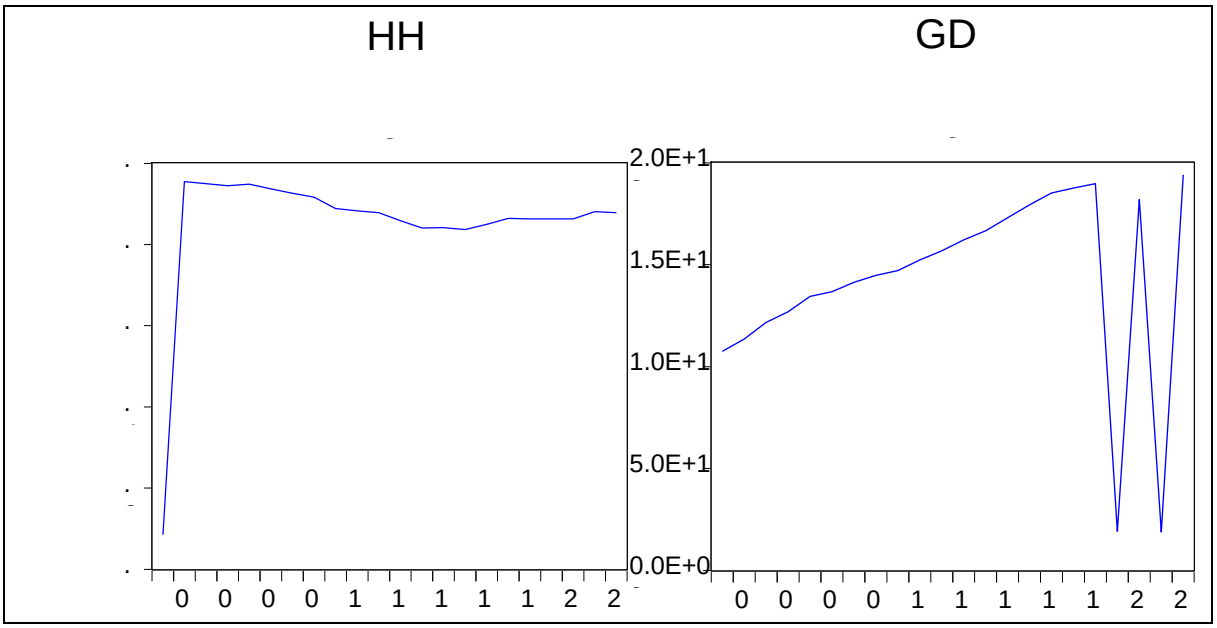

المصدر مخرجات افيوز من اعداد الطالبة.

1-3 مؤشر هيرفندال

- في بداية الفترة للدراسة 2001-2005: كان مؤشر هيرفندال للجزائر مرتفعاً جداً، حيث كان يتجاوز 6.0 ويقترب من 7.0. هذا يدل على اعتماد شبه كامل على مصادر محدودة للدخل، مما يجعل الاقتصاد شديد الحساسية للتقلبات في تلك المصادر.

- منتصف الفترة الدراسة 2006-2015: انخفض المؤشر تدريجياً ليصل إلى حوالي 5.0. رغم هذا التراجع، يبقى المؤشر مرتفعاً نسبياً، مما يدل على استمرار الاعتماد على عدد محدود من المصادر.

- نهاية الفترة 2016 -2022: عاود المؤشر الارتفاع مجدداً ليصل إلى حوالي 6.0. هذا يشير إلى تراجع في درجة التنويع الاقتصادي مقارنة بمنتصف الفترة، والعودة إلى الاعتماد بشكل أكبر على مصادر محدودة للدخل.

2-3 تطور القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي:

يمكن تقسيم الفترات الأساسية لتطور إجمالي الناتج المحلي الى:

- الفترة الأولى من النمو 2001-2018: في بداية الفترة، شهد إجمالي الناتج المحلي نمواً سريعاً وحاداً، دون أي انخفاضات ملحوظة.

- فترة الانخفاض الأولى 2017-2018بعد النمو الأولي، نلاحظ انخفاضاً طفيفاً في إجمالي الناتج المحلي. رغم أن هذا الانخفاض كان محدوداً نسبياً، إلا أنه يمثل تراجعاً مقارنة بالنمو السابق.

- استئناف النمو 2019: بعد الانخفاض الأول، عاود إجمالي الناتج المحلي النمو بشكل مطرد لفترة، دون أي انخفاضات واضحة حتى السنة الحادية عشرة تقريباً.

- فترة الانخفاض الثانية 2020: نلاحظ انخفاضاً آخر في إجمالي الناتج المحلي نحو نهاية الفترة، بين السنة الحادية عشرة والثانية عشرة. رغم أن هذا الانخفاض كان أيضاً محدوداً نسبياً، إلا أنه يمثل تراجعاً بعد فترة من النمو المستمر.

- نهاية الفترة 2021-2202: بعد الانخفاض الثاني، بدأ إجمالي الناتج المحلي بالتعافي والعودة إلى النمو، ليصل إلى مستوى مرتفع في نهاية الفترة.

يمكن استخلاص:

- النمو الكلي: شهد إجمالي الناتج المحلي للجزائر نمواً كبيراً على مدى الفترة الكاملة، مع وجود فترتين من الانخفاض الطفيف.

- الانخفاضات الطفيفة: تخلل النمو فترتان من الانخفاض الطفيف. الانخفاض الأول حدث بين 2017-2018 وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط، بينما حدث الانخفاض الثاني 2020 بسبب جائحة كورونا.

- التقلبات الاقتصادية :أن هذه الانخفاضات كانت محدودة نسبياً ولم تغير المسار العام للنمو، رغم وجود تقلبات وتحديات اقتصادية خلال تلك الفترات.

المطلب الثالث: بيانات البانل المفهوم والأهمية

1) مفهوم بيانات البانل:

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن"(DIELMAN, 1989, p. 2).

والجدير بالذكر، بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى البيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات"**LongitudinalData** " عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثلة، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما ،والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل

2007**Panel Data**(Free & KIM, p. 2)

2) أهمية استخدام معطيات البانل:

تتميز بيانات البانل (Panel Data) بمزايا مهمة في التحليل القياسي، حيث تأخذ في الاعتبار كلاً من البعُد الزمني للسلاسل الزمنية والبعُد المقطعي للوحدات المختلفة. وبذلك، فإن استخدام بيانات البانل في التقدير يوفر نتائج أكثر دقة ومتانة مقارنة بالطرق الأخرى. ويمكن القول بأن بيانات البانل تتمتع ببعد مضاعف، يجمع بين البعد الزمني والبعد الفردي، مما يجعلها أداة فعالة وشائعة الاستخدام في الدراسات الاقتصادية القياسية.

ونظرًا لأهمية بيانات البانل في التحليل الاقتصـادي، فقد اكتسـبت شـعبية متزايدة في الدراسـات الميدانية والتطبيقية. وتكمن أهمية اسـتخدام بيانات البانل في العديد من الجوانب، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضـــمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصـول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشـكلة الارتباط المشـترك بين المتغيرات تكون اقل حدة من بيانات السـلاسـل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل(Hsiao, 2003) .
- إن استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي**Multicollinearity**، الذي قد يظهر بين المتغيرات المسـتقلة ومشـكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ **Heteroscedasticity** الشـائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج (Prerachi , 2001, p. 397) القياسية
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضـل لدراسـة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدارسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة.
- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضـــي إلى نتائج متحيزة.
- تتضـــمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصـول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشـكلة الارتباط المشـترك بين المتغيرات تكون اقل حدة من بيانات السـلاسـل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل. (Hsiao، 2003)

3) **أنواع نماذج بيانات بانل**:

تأخذ نماذج بيانات بانل ثلاث أشكال رئيسية:

يقترح المنهج الحديث الصـيغة الأسـاسـية لانحدار بيانات بانل كما قدمها **W.Green** (1993) ومن هنا تـأتي نمـاذج بيـانـات بـانـل في ثلاثـة أشـــكـال رئيســـيـة هي: نموذج الانحـدار التجميعي) **Pooled Regression Model (PRM)**، نموذج التـأثيرات الثـابتـة) **Fixed Effects Model (FEM)** ونموذج التأثيرات العشـوائية)) **Random Effects Model)REM**(. ليكن لدينا N من المشـاهدات المقطعية مقاسية في Tمن الفترات الزمنية فان نموذج بيانات بانل يعرف بالصيغة الاتية:

$$y_{it} = \beta_{\circ(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2,\ldots,N \quad t = 1,2,\ldots,T \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث أن y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة(التابع) في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، B_i تمثل قيمة ميل خط الانحدار ، تمثل $X_{j(it)}$ قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، E_{it} وان تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ما يمكن تفسيره بحيث تعتمد تقدير المعلمات للنموذج على نوع نموذج بيانات بانل المستخدم. (Ibid)

3-1- **نموذج الانحدار التجميعي:** يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج بيانات بانل حيث تكون فيه جميع المعاملات $B_{0(i)}$ و B_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية) يهمل أي تأثير للزمن (بإعادة كتابة النموذج في المعادلة) 1(نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة الآتية:

حيث ان $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$ تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة) 2(بعد ان ترتيب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بداء

$$y_{it}=\beta_\circ+\sum_{j=1}^{k}\beta_j x_{j(it)}+\varepsilon_{it} \qquad ,i=1,2,.....,N \quad t=1,2,....,T \qquad .....(2)$$

من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره(N*T) الجمال ،2012، الصفحات (5-9).

3-2- نموذج التأثيرات الثابتة: يهدف إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده الشربجي ، 2013، صفحة 16(من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it}=\beta_{\circ(i)}+\sum_{j=1}^{k}\beta_j x_{j(it)}+\varepsilon_{it} \qquad ,i=1,2,.....,N \quad t=1,2,....,T \qquad .....(3)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$

حسب (Greene,2012) فإنه يقصد بالتأثيرات الثابتة بان المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة السابقة، والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر(N-1) لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية **Least Squares Dummy Variable Model**، بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة السابقة يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2,\ldots,N \quad t = 1,2,\ldots,T \quad \ldots(4)$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة(4) بعد حذف a_1 بالشكل الآتي وذلك حسب كل من(Gujarati,2003)، (Greene,2012):

$$y_{it} = \sum_{d=1}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2,\ldots,N \quad t = 1,2,\ldots,T \quad \ldots..(5)$$

3-3- نموذج التأثيرات العشوائية: على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بحيث يقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي وبالتالي فإن معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، ولهذا يعامل الأثر الفردي α_i كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة إلى قاطع متوسط المجموعة ككل.

ومن هنا يظهر الاختلاف بين الأثر العشوائي والثابت، فالأثر الثابت ينظر إلى الأثر الفردي كانحراف معلمتين لدالة الانحدار ناتج عن اختلاف القاطع بين الوحدات فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، وفي هذه الحالة يكون الأثر الفردي مرتبطا مع المتغيرات المستقلة وبذلك يحسب الاختلاف داخل كل مجموعة بأخذ انحراف مشاهدات السلسة الزمنية للوحدة i عن متوسطها ومن ثم يدرج الاختلاف لكل وحدة في النموذج، وبالتالي يدعى نموذج الأثر الفردي بالمقدرة ضمن الوحدات " **Within-Units Estimator**".

في حين أن منهج الآثار العشو ل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، بـ $\beta_{0(i)} = \mu + v_i \qquad i = 1,2,\ldots,N \quad \ldots..(6)$ "**Wi** ضمن الأثر

العشوائي، لأن نموذج مكونات الخطأ يجمع بين الاختلاف داخل كل وحدة عبر الفترات الزمنية بالإضافة إلى الاختلاف بين الوحدات" **Between-Units** "، ومنه في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي إلي σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صـــحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشـــاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشـــاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، يعتبر نموذج التأثيرات العشـــوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في احد الفروض

المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة، (الجمال ،2012، صـــفحة 272) في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $B_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

وبتعويض المعادلة) 6(في) 3(نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2,.....,N \quad t = 1,2,....,T \quad .....(7)$$

حيث ان يمثل V_i حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ) **Error Components Model**(بســـبب أن النموذج يحوي مركبين للخطأ هما V_i و ε_{it} يمتلك نموذج التاثيرات العشوائية خواص رياضية منها ان

$E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الاتي:

$W_{it} = V_I + \varepsilon_{it}$

حيث أن: $E(w_{it})=0$

$$Var(w_{it}) = \sigma 2v + \sigma 2\varepsilon$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي:

$cov(W_{it}, W_{is}) = \sigma^2_v \neq 0 \; , t \neq s$

4)المفاضلة بين الأنواع الثلاث لنماذج بيانات بانل:

أولا: اختبارF-Fisher: يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين الانحدار التجميعي(PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فإذا كانت القيمة الإحصائية Fالمحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة فإنه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب والعكس صحيح.

ثانيا: اختبار Hausman: يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة في (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية(REM) فاذا كانت القيمة (P-Value) المقابلة للقيمة الإحصائية -Chisquare أقل من مستوى المعنوية المحددة فانه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية

هو المناسب وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن فرضية التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب والعكس صحيح.

فاذا اشارت نتائج اختبار فيشر ملائمة نموذج الانحدار التجميعي لبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة. بينما إذا أشارت ان النتائج الملائمة نموذج التأثيرات الثابتة للبيانات يتم بعد ذلك اجراء اختبار ثاني يسمى اختبار أوسمان. (بن عمرة، خطوات تطبيق تقنية Panal Data Model باستخدام تقنية EVIEWS، جانفي..2021)

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية:

في هذا الجانب سيتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة في العلاقة بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بلوغاريتم إجمالي الناتج المحلي والمتغيرات المعبرة عن التنوع الاقتصادي) لوغاريتم القيمة المضافة للزراعة، لوغاريتم القيمة المضافة للصناعة ولوغاريتم القيمة المضافة للخدمات (وذلك باستخدام عينة من 13 دولة عربية مذكورة سابقاً في الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2022، حيث تستلزم هذه البيانات استخدام نماذج البانل. وقبل ذلك، سنعرض دراسة إحصائية وصفية لهذه المتغيرات.

المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة:

1) التحليل الوصفي:

يبين الجدول رقم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حيث تتمثل أساسا في المتوسط الحسابي الذي بلغ في القيمة المضافة للزراعة 7.01E+16وللصناعة 7.10E+17 وللخدمات 6.55E+17 ولإجمالي الناتج المحلي 1.56E+18

بينما الوسيط قد بلغت قيمته 7.77E+10في القيمة المضافة للزراعة وقيمة 1.11E+12للقيمة المضافة للصناعة وقيمة 2.47E+12للخدمات وقيمة 1.94E+15 وهذا الفرق بين قيمة الوسيط والمتوسط الحسابي يظهر وجود التواء في توزيع البيانات.

- **القيمة العظمى بلغت:**
  - للزراعة 7.77E+17 والتي وُجدت في البيانات الرئيسية لسنة 2019 لدولة العراق.
  - للصناعة 1.51E+19 التي وجدت في البيانات الرئيسية لسنة 2019 لدولة العراق.
  - للخدمات 6.74E+18 التي وجدت في البيانات الرئيسية لسنة 2022 لدولة العراق.
  - اجمالي الناتج المحلي2.22E+19وجدت في البيانات الرئيسية لسنة2019 لدولة العراق.
- القيمة الدنيا بلغت:
  - للزراعة 2.35E+08 والتي وُجدت في البيانات الرئيسية لسنة 2006 لدولة عمان.
  - للصناعة 3.34E+09التي وجدت في البيانات الرئيسية لسنة 2001 لدولة الأردن.
  - للخدمات 5.42E+09التي وجدت في البيانات الرئيسية لسنة 2001 لدولة السودان.
  - اجمالي الناتج المحلي1.39E+10 وجدت في البيانات الرئيسية لسنة2001 لدولة الأردن.
- الانحراف المعياري: يمثل درجة تشتت البيانات حول المتوسط الحسابي حيث بلغ:
  - للزراعة 1.64E+17وللصناعة 2.47E+18و للخدمات 1.57E+18 أما اجمالي الناتج المحلي بلغ 4.17E+18 .

جدول رقم03: مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري
AGR	7.77E+17	2.35E+08	7.01E+16	7.77E+10	1.64E+17
IND	1.51E+19	3.34E+09	7.10E+17	1.11E+12	2.47E+18
SRV	6.74E+18	5.42E+09	6.55E+17	2.47E+12	1.57E+18
GDP	2.22E+19	1.39E+10	1.56E+18	1.94E+15	4.17E+18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

من خلال الجدول (03) يمكن استنتاج ما يلي:

- من خلال النظر إلى المتوسطات الحسابية، يتضح أن القطاع الصناعي (IND) يساهم بأكبر قيمة 7.10E+17 في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، يليه قطاع الخدمات(SRV) 6.55E+17، ثم القطاع الزراعي 7.01E+16 (AGR)هذا يشير إلى أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الصناعة والخدمات القيم العظمى لجميع المتغيرات سُجلت في العراق، مما يشير إلى أن العراق لديه أكبر اقتصاد بين الدول محل الدراسة في البيانات.

- القيم الدنيا للمتغيرات سُجلت في دول مختلفة عمان) الزراعة،2.35E+08(سنة 2006و الأردن لقطاع) الصناعة، 3.34E+09(سنة 2001 ولـ) اجمالي الناتج المحلي، 101+39E.) في نفس السنة 2001 وفي السودان) الخدمات ،5.42E+09(سنة2001 مما يدل على التفاوت الاقتصادي بين الدول.

- وجود الحد الأدنى للقيمة المضافة للصناعة 3.34E+09في الأردن لسنة 2001 يفسر سبب انخفاض إجمالي الناتج المحلي للأردن في نفس السنة إلى أدنى قيمة له. مما يشير إلى أن القطاع الصناعي في الأردن كان يواجه تحديات كبيرة في تلك الفترة، مما أثر بشكل ملحوظ على إجمالي الناتج المحلي للبلد. انخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يكون ناتجاً عن عدة عوامل، مثل تراجع الإنتاج الصناعي، انخفاض الاستثمارات في القطاع، أو تحديات في التصدير والتجارة الدولية.

- هذه الملاحظة تسلط الضوء على أهمية القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي للدول. فعندما يواجه هذا القطاع صعوبات، يمكن أن ينعكس ذلك بشكل كبير على الأداء الاقتصادي العام للبلد.

2) دراسة طبيعة الارتباط بين مؤشرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي:

في هذا القسم، سنقوم بتقدير طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام بيانات 13 دولة على مدى الفترة المدروسة 22 سنة.

معاملات الارتباط الموجبة بين إجمالي الناتج المحلي) GDP (وكل من القيمة المضافة للزراعة) AGR (والصناعة) IND (والخدمات) SRV تشير إلى وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات. بمعنى آخر، زيادة القيمة المضافة في أي من هذه القطاعات ترتبط بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. الجدول التالي يعرض مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

من خلال السطر الأخير، يمكن ملاحظة طبيعة الارتباط الخطي القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي) GDP (وكل من القيمة المضافة للزراعة) AGR (، والصناعة) IND (، والخدمات) SRV (على النحو التالي: القيم الاحتمالية للمعاملات المفسرة هي 0000.0 وهي أقل من 05.0، مما يعني وجود دلالة إحصائية للارتباط الخطي بين القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي وكل من القيمة المضافة للزراعة والصناعة والخدمات.

القيم الاحتمالية) p-values (البالغة 0000.0 لجميع معاملات الارتباط تدل على أن هذه الارتباطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. وبعبارة أخرى، هناك احتمال ضئيل جداً بأن تكون هذه الارتباطات ناتجة عن الصدفة.

- معامل الارتباط بين القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي GDP وكل من:

- الزراعة AGRهو 869675.0، مما يشير إلى ارتباط إيجابي بنسبة 96.86%.
- الصناعة IND هو 784166.0، مما يشير إلى ارتباط إيجابي بنسبة 41.78%.
- الخدمات SRV هو 916678.0، مما يشير إلى ارتباط إيجابي بنسبة 66.91%.

جدول رقم)04(مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة .

	AGR	IND	SRV	GDP
AGR	1			
IND	0.742724	1		
SRV	0.861673	0.689869	1	
GDP	0.869675	0.784166	0.916678	1

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02

يمكن استنتاج:

أعلى معامل ارتباط هو بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات (916678.0)، يليه الزراعة (869675.0)، ثم الصناعة (0.784166). هذا يشير إلى أن القطاع الخدمي له التأثير الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي، يليه القطاع الزراعي، ثم الصناعي.

النتائج تشير إلى أهمية تنويع الاقتصاد وتطوير مختلف القطاعات) الزراعة، الصناعة، الخدمات (لتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي. فكل قطاع يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

الارتباط القوي بين الخدمات والناتج المحلي الإجمالي يسلط الضوء على الدور المحوري للقطاع الخدمي في اقتصادات هذه الدول. وهذا قد يعكس تحول الاقتصادات نحو الخدمات، مثل السياحة والخدمات المالية والتعليم وغيرها.

رغم أن الارتباط بين الصناعة والناتج المحلي الإجمالي هو الأقل مقارنة بالقطاعات الأخرى، إلا أنه لا يزال قوياً وذا دلالة إحصائية. هذا يشير إلى أهمية القطاع الصناعي في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

الارتباط القوي بين الزراعة والناتج المحلي الإجمالي يبرز أهمية القطاع الزراعي في اقتصادات المنطقة، خاصة في ضوء تحديات الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: تقدير نماذج بانل للنمو الاقتصادي بدلالة المتغيرات المفسرة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، سنقوم بتقدير أثر كل من مؤشر القيمة المضافة للزراعة (AGR)، والصناعة(IND)، والخدمات(SRV) على مؤشر القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي (LNGDP) وذلك باستخدام ثلاثة صيغ معروفة لنماذج بانل. كل من هذه الصيغ يفسر العلاقة بشكل خاص. بعد ذلك، سنقوم بالمفاضلة بين النماذج الثلاثة للوصول إلى الصيغة الأفضل التي تجيب على البحث.

1) تقدير النماذج الثلاث لبانل:

خلال هذا الجزء سيتم تقدير النماذج الأساسية الثلاث لبيانات البانل (PRMREM FEM) باستخدام الطريقة المناسبة للتقدير كما تم توضيحه في الجزء الخاص بأدوات الدراسة وبالاستعانة ببرنامج Eviews10 وبعد إدخال البيانات إلى البرنامج والمعالجة القياسية لها كانت نتائج التقدير على النحو التالي:

المتغيرات	المتغير التابع القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي GDP					
المتغيرات المفسرة	الانحدار التجميعي		التأثيرات الثابتة		التأثيرات العشوائية	
	التقدير	الاحتمالية	التقدير	الاحتمالية	التقدير	الاحتمالية
C	-7.97E+16	0.3752	2.67E+17	0.0415	-7.97E+16	0.3369
AGR	4.349805	0.001	-0.077350	0.9534	4.349805	0.0000
IND	0.408112	0.0000	0.139960	0.0176	0.408112	0.0000
SRV	1.600846	0.0000	1.836730	0.0000	1.600846	0.0000
F-statistic	764.8842	0.000000	183.5421	0.000000	764.8842	0.000000
R-squared	0.890556		0.910689		0.890556	
Durbin-Watson	2.158673		2.066911		2.158673	

نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression):

القيمة المضافة لكل من الزراعة والصناعة والخدمات لها تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي) القيم الاحتمالية أقل من 05.0.

معامل التحديد (R-squared) هو 890556.0، مما يعني أن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 89% من التغيرات في المتغير التابع. هذا يدل على جودة تفسيرية عالية للنموذج.

إحصائية F معنوية عند مستوى 0.05، مما يدل على أن النموذج ككل مقبول إحصائياً.

قيمة Durbin-Watson قريبة من 2، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البواقي.

وبالتالي، يمكن اعتبار نتائج نموذج الانحدار التجميعي مقبولة.

نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model):

- القيمة المضافة للصناعة والخدمات لها تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، بينما القيمة المضافة للزراعة ليس لها تأثير معنوي (القيمة الاحتمالية 9534.0 أكبر من 05.0).
- معامل التحديد هو 910689.0، أي أن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 91% من التغيرات في المتغير التابع. هذا يدل على جودة تفسيرية عالية للنموذج.
- إحصائية F معنوية عند مستوى 05.0، مما يدل على أن النموذج ككل مقبول إحصائياً.
- قيمة Durbin-Watson قريبة من 2، مما يشـــير إلى عدم وجود مشـــكلة ارتباط ذاتي في البواقي، وبالتالي، يمكن اعتبار نتائج نموذج التأثيرات الثابتة مقبولة، مع ملاحظة عدم معنوية تأثير القيمة المضافة للزراعة.

نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model):

- القيمة المضافة لكل من الزراعة والصناعة والخدمات لها تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي (القيم الاحتمالية أقل من 05.0).
- معامل التحديد هو 890556.0، أي أن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 89% من التغيرات في المتغير التابع. هذا يدل على جودة تفسيرية عالية للنموذج.
- إحصائية F معنوية عند مستوى 05.0، مما يدل على أن النموذج ككل مقبول إحصائياً.
- قيمة Durbin-Watson قريبة من 2، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البواقي. وبالتالي، يمكن اعتبار نتائج نموذج التأثيرات العشوائية مقبولة.
- تشير النتائج إلى أن النماذج الثلاثة تتمتع بجودة إحصائية عالية.
- وتقدم تفسيرا جيداً للعلاقة بين القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، يمكن الاعتماد على هذه النماذج في تحليل وفهم ديناميكيات النمو الاقتصادي في الدول المشمولة الدراسة.

2) اختبار المفاضلة بين النماذج الثلاث:

نستهدف هنا المقارنة بين النماذج المقدرة الثلاثة سابقا للمفاضلة ما بينها من أجل اختيار أيها أمثل في تفسير العلاقة المدروسة والإجابة على الإشكالية المطروحة للبحث:

أولا: اختبار بروش باقان(مضاعف لاغرانج):

الهدف من هذا الاختبار هو المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ويرتكز هذا الاختبار على الفرضية التالية:

.....$H0$نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

.....$H1$ نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

نلاحظ من خلال القيمة الاحتمالية لإحصائية بروش باقان تساوي 0057.0أقل من 05.0 وعليه نرفض فرضية العدم أنه نموذج الانحدار التجميعي ونقبل بفرضية وجود تأثيرات فردية ثابتة بين الدول

جدول رقم (06): اختبار بروش باقان

نوع اختبار	قيمة اختبار	P-value
Breusch-Pagan	7.653059	(0.0057)

من اعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم

ثانيا: اختبار هوسمان:

الجدول (يعرض نتائج اختبار أوسمان) Hausman Test(للمقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects (ونموذج التأثيرات العشوائية) Random Effects(للبيانات الطولية) Data Panel

يختبر فرضيتة التالية:

.....$H0$نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم

.....$H1$ نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

والجدول التالي رقم يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم07: اختبار أوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob
Cross-section	60.862684	3	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة من معطيات الملحق رقم:

تفسير النتائج:

قيمة إحصائية اختبار كاي تربيع(Chi-Sq. Statistic) هي 862684.60 مع قيمة احتمالية (Prob) تساوي 0000.0. حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 05.0، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل لهذه البيانات.

يظهر تحذير بأن تباين الآثار العشوائية المقدرة للمقاطع(cross-section) يساوي صفر. وهذا يشير أيضاً إلى أن نموذج الآثار الثابتة قد يكون أكثر ملاءمة.

نلاحظ في الجزء الذي يعرض مقارنة بين معلمات نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لكل متغير مستقل، أن هناك اختلافات بين المعلمات في النموذجين لجميع المتغيرات المستقلة(AGR، IND، SRV).

القيم الاحتمالية (Prob) لهذه الاختلافات في المعلمات هي صغيرة جداً (0000.0، 0000.0، 0018.0 على التوالي)، مما يدل على أن الاختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% يظهر عرض نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects) القيم الاحتمالية لمعلماته هي على التوالي 0415.0 و9534.0 و0176.0 و0000.0، أي أن المتغيرين INDوSRV ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، بينما المتغير AGR غير دال إحصائياً. يمكن ملاحظة أن معامل التحديد(R-squared) مرتفع (910689.0) مما يشير إلى جودة النموذج.

الاستنتاج: بناءً على نتائج اختبار Hausman، يُفضل استخدام نموذج التأثيرات الثابتة على نموذج التأثيرات العشوائية لهذه البيانات، حيث أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المعلمات في النموذجين.

تفسير وتحليل النموذج الأمثل:

بعد التأكد من أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم والأنسب لتقدير البيانات حيث هو النموذج الذي يقيس أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الدول العربية ومن خلال نتائج التحليل السابقة يتبين ما يلي:

- معامل التحديد هو 890556.0 وهو ما يوضح أن المتغيرات المستقلة في النموذج المتمثلة في القيمة المضافة لكل من قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات تفسر المتغير التابع بنسبة 05.89% والباقي يفسر بعوامل أخري لم تدرج في النموذج وهو جيد نسبيا.

- من الجدول رقم نلاحظ أن احتمالية اختبار فيشر وهي معنوية عند كل مستويات المعنوية 1% و5% و10% وهي دالة على أن المتغير التابع متأثر بالمتغيرات المفسرة معا مما يؤكد على أن النموذج جيد ويصلح للتنب ؤ.

- كما يظهر من الجدول أن وجود علاقة طردية معنوية بين الثابت والمتغير التابع القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي أي في حالة عدم وجود أي متغير من المتغيرات المستقلة يزيد القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي بهذه النسبة.

- يتضح وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين القيمة المضافة للزراعة والقيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي تنص على زيادة القيمة المضافة للفلاحة يؤدي الى تحريك عجلة الاقتصادية وزيادة معدل النمو هي ليست ذو دلالة إحصائية وبالتالي يمكن اهمالها.

- وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لقطاعي الصناعة والخدمات والقيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي حيث زيادة وحدة واحدة من قطاع الصناعة والخدمات تؤدي بزيادة من معدل النمو القيمة الضافة لإجمالي الناتج الإجمالي بقيمة 139960.0 و836730.1 على التالي هو ما يؤكده النظرية الاقتصادية وهو ذو دلالة احصائية.

خلاصة:

في هذا الفصل تطرقنا الى التعرف على عينة محل الدراسة ومتغيرات الدراسة ومصدرها كما تناولنا الجانب النظري لنماذج بانل المفهوم والأهمية وكيفية تقدير نماذجه الثلاث والمفاضلة بينهم.

ممن خلال تقدير النماذج الثلاث لعينة الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 الى غاية 2022 تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم والأمثل في النموذج المقدر لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية حيث تبين وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغير التابع المتمثل في القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي وكل من التابع والقيمة المضافة لقطاعي الصناعة والخدمات. كما تبين وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين القيمة المضافة للزراعة والمتغير التابع.

الخاتمة

الخاتمة:

توطئة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الدول العربية محل الدراسة الإمارات، جزر القمر، الجزائر، مصر، العراق، الأردن، المغرب، موريتانيا، عمان، السعودية، السودان، سوريا و لبنان، في الفترة ما بين 2001 و 2022 وذلك عن طريق إظهار أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في القيمة المضافة لكل من الزراعة والصناعة والخدمات على النمو الاقتصادي الممثل في القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي.

نتائج الدراسة:

1. القيمة المضافة لقطاعي الصناعة والخدمات هي أحد أهم العناصر الدافعة لعجلة النمو الاقتصادي.
2. دور قطاع الزراعة غير كافٍ في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.
3. قطاع الخدمات هو الأكثر تحركًا، يليه قطاع الصناعة، أما قطاع الزراعة فتأثيره غير ظاهر.

اختبار الفرضيات:

- وجود قيم متطرفة والتواء في توزيع البيانات يشير إلى عدم تجانس أداء الاقتصادات بين الدول، وهذا يعكس الفجوة الاقتصادية والتفاوت في مستويات التنمية.
- حقيقة أن العراق سجل القيم العظمى في جميع المتغيرات تشير إلى أن العراق لديه أكبر اقتصاد بين الدول المشمولة، ويمكن أن يعُزى ذلك إلى موارده الطبيعية الغنية، وخاصة النفط.
- وجود الحد الأدنى للقيمة المضافة للصناعة والناتج المحلي الإجمالي في الأردن لنفس السنة يشير إلى الدور المحوري للقطاع الصناعي في اقتصاد الأردن.
- النمو في إجمالي الناتج المحلي للجزائر على مدى فترة الدراسة لا بأس به، إلا أن هذا النمو تخللته فترات من الانخفاض الطفيف، مما يشير إلى وجود تقلبات اقتصادية يجب معالجتها لتحقيق نمو مستدام ومستقر.

مقترحات الدراسة:

- تنويع الاقتصاد: الدول التي تعتمد على النفط يجب أن تنوع اقتصاداتها لتقليل التأثر بتقلبات أسعار النفط.
- الإصلاحات الاقتصادية: الدول ذات النمو المستقر يجب أن تستمر في الإصلاحات لجذب الاستثمارات وزيادة النمو.
- الاستقرار السياسي: تحسين الأوضاع السياسية يمكن أن يساعد في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- البحث في العوامل المؤثرة على تنويع الاقتصادات العربية بشكل أعمق.
- دراسة تجارب الدول الناجحة في تنويع اقتصاداتها واستخلاص الدروس المستفادة.
- تقييم السياسات والإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وأثرها على تنويع الاقتصاد والنمو.

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) باهي ,م ,.روابنة ,ك) .ديسمبر .2016(التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصـــدرة للنفط .(Vol. 5)عنابة الجزائر :المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية.

2) بلعيدي محمد .(s.d.) .التنويع الاقتصادي، أي استراتيجية) ?د .اقتصادية.(28)2 (.Éd) ,

3) بن عبد العزيز، س& ,.طاهري ,ا) .أكتوبر .2023(أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990.-2021الجزائر :مجلة مجاميع المعرفة.

4) بن عمرة ,ع .(1202) .دراسة قياسية لأثر التنويع الإقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-.2018سطيف :جامعة فرحات عباس.

5) بن عمرة ,ع) .جانفي .2021(خطوات تطبيق تقنية Panal Data Modelباستخدام تقنية EVIEWS.سطيف :جامعة فرحات عباس سطيف.

6) جاب الله ,م .(5102) .قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو -حالة الجزائر)أطروحة الدكتوراه.(الجزائر :جامعة الجزائر 3.

7) جلود ,ف .(1202) .أثر التنويع الإقتصادي على النموالإقتصادي في الجزائرمذكرة ماستر **1999-2002**

8) الجمال ,ز .(2102) .اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة و العشوائية .العراق :

9) المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ع21.

10) حساني ,ر& ,.موسي ,س .(s.d.) .الإنتقال من استراتيجية تركير الصادرات الى استراتيجية تنويع الصادرات .Vol)المجلد .4(حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية.

11) خالد صافي ,س .(5102) .تحليل نماذج الإنحدارباستخدام EVIEWSالجزء الأول.غزة فلسطين :مكتبة الأفاق.

12) رتيعة ,م) .سبتمبر .2014(استخدام نماذج بيانات بانل في تقدير دالة النمو الإقتصادي.المدية :المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية.

13) سليم مجلخ ، و وليد بشيشي) .12 06, 2022(. قياس و تحليل التنويع الإقتصادي في الجزائر 2019-1996

14) سي العربي ,ي .(0202) .تأثير التنمية المالية على النمو في الدول الناشئة ،دراسة قياسية باستعمال نماذج بانال (مذكرة ماستر)

15) الشربجي ,م .(3102) .أثر تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات على النمو الإقتصادي في الدول العربية .جامعة الشلف :ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الإقتصادذات الحديثة. الشرقاوي ,م .1437(-6102) .النمو الإقتصادي و تحديات الواقع .(Vol الطبعة الأولى .(عمان :دار غيداء للنشر و التوزيع.

16) IBC. (2024, 05 10). © 2024 - IMMFX. All Rights شركة أعمال دولية Reserved. . Récupéré sur IMMFX.com .

17) شليحي ,ا& .,بن موفق ,ز) .ديسمبر .2018(المنظور الإستراتيجي لعملية التنويع الإقتصادي في الدول النامية .الجلفة الجزائر :مجلة الحقيقة مجلد 17.

18) صاري ,ا) .أوت .2019(التنويع الاقتصادي و تنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر 898:-798 .مجلة البشائر الإقتصادية .

19) عوض الخطيب ,م4102) .م 1435-هـ .(التنويع و أثره على النمو في الإقتصاد السعودي .

20) فقير ,كمال ,1202) .;أفريل .(التنويع في مصادر الدخل و أثره على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لبعض الدول العربية7)1(. ,2018-2000 .

21) فقير ,ك .(s.d.) .أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الإقتصادي دراسة حالة بعض الدول النامية)أطروحة الدكتوراه.(أدرار :جامعة أحمد دراية -أدرار.

22) كورتل ,ن ,9102) .ديسمبر .15(الإقتصاد الجزائري بين واقع الإقتصاد الريعي ورهانات التنويع الإقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرفندال هيرشمان ,25 ,2017-1102 .

23) محمد أمين لزعر.)بلا تاريخ(. سياسات التنويع الإقتصادي. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

24) معيفي ,ض& .,حفيظ ,ع .(3202) .أثر التنويع الإقتصادي على النمو في الإقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2000.-2021الجزائر :مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية.

25) هواري ,أ& .,سدي ,ع ,9102) .أوت .(التنويع الإقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر .العدد.5 ,-2

26) يوسفات ,ع .,النعماوي ,أ& .,بابا أحمد ,ع .(s.d.) .أهمية التنويع الإقتصادي كاستراتيجية

27) للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية-تجربة المملكة العربية السعودية .

المراجع باللغة الأجنبية:

28) .DIELMAN. (1989). Pooled Cross-sectional and tim series data analysis. USA: texas christion university .

29) Free, A., & KIM. (2007). Logitudial and panal data. Madison: UNIVERSITY OF WISCONSIN.

30) Hsiao, c. (2003). Analysis of panel Data. combrmbridge: combridge University oress.

31) Ibid. (s.d.).

32) Prerachi , F. (2001). ECONOMITRICS. england: England john Wiley

الملاحق

ملحق رقم 1: مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

GDP	SRV	IND	AGR	
1.56E+18	6.55E+17	7.10E+17	7.01E+16	Mean
1.94E+15	2.47E+12	1.11E+12	7.77E+10	Median
2.22E+19	6.74E+18	1.51E+19	7.77E+17	Maximum
1.39E+10	5.42E+09	3.34E+09	2.35E+08	Minimum
4.17E+18	1.57E+18	2.47E+18	1.64E+17	Std. Dev.
3.306494	2.461645	4.282049	2.797491	Skewness
13.75570	7.821422	21.10271	10.31422	Kurtosis
1899.716	565.8616	4779.202	1010.552	Jarque-Bera
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	Probability
4.47E+20	1.87E+20	2.03E+20	2.01E+19	Sum
4.96E+39	7.04E+38	1.73E+39	7.66E+36	Sum Sq. Dev.
286	286	286	286	Observations

ملحق رقم 2: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

Covariance Analysis: Ordinary				
Date: 06/03/24 Time: 12:26				
Sample: 2001 2022				
Included observations: 286				
			Correlation	
GDP	SRV	IND	AGR	Probability
			1.000000	AGR

		1.000000	0.742724	IND
		-----	0.0000	
	1.000000	0.689869	0.861673	SRV
	-----	0.0000	0.0000	
1.000000	0.916678	0.784166	0.869675	GDP
-----	0.0000	0.0000	0.0000	

ملحق رقم 3: تقدير النموذج التجميعي

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 06/03/24 Time: 15:22
Sample: 2001 2022
Periods included: 22
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 286

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3752	-0.888113	8.97E+16	-7.97E+16	C
0.0001	4.029319	1.079539	4.349805	AGR
0.0000	8.110570	0.050319	0.408112	IND
0.0000	15.36296	0.104202	1.600846	SRV
1.56E+18	Mean dependent var		0.890556	R-squared
4.17E+18	S.D. dependent var		0.889391	Adjusted R-squared
86.39993	Akaike info criterion		1.39E+18	S.E. of regression
86.45106	Schwarz criterion		5.43E+38	Sum squared resid
86.42043	Hannan-Quinn criter.		-12351.19	Log likelihood
2.158673	Durbin-Watson stat		764.8842	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10

ملحق رقم 4: تقدير نموذج الأثار الثابتة

Dependent Variable: GDP Method: Panel Least Squares Date: 06/03/24 Time: 15:40 Sample: 2001 2022 Periods included: 22 Cross-sections included: 13 Total panel (balanced) observations: 286				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0415	2.048051	1.30E+17	2.67E+17	C
0.9534	-0.058539	1.321339	-0.077350	AGR
0.0176	2.388341	0.058601	0.139960	IND
.00000	15.02815	0.122219	1.836730	SRV
		Effects Specification		
	Cross-section fixed (dummy variables)			
1.56E+18	Mean dependent var		0.910689	R-squared
4.17E+18	S.D. dependent var		0.905727	Adjusted R-squared
86.28056	Akaike info criterion		1.28E+18	S.E. of regression
86.48509	Schwarz criterion		4.43E+38	Sum squared resid
86.36254	Hannan-Quinn criter.		-12322.12	Log likelihood
2.066911	Durbin-Watson stat		183.5421	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10

ملحق رقم 5: تقدير نموذج الأثار العشوائية

Dependent Variable: GDP Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) Date: 06/03/24 Time: 15:44 Sample: 2001 2022 Periods included: 22 Cross-sections included: 13 Total panel (balanced) observations: 286 Swamy and Arora estimator of component variances				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3369	-0.961986	8.28E+16	-7.97E+16	C
0.0000	4.364478	0.996638	4.349805	AGR
0.0000	8.785208	0.046454	0.408112	IND
0.0000	16.64085	0.096200	1.600846	SRV
		Effects Specification		
Rho	S.D.			
0.0000	0.000000	Cross-section random		
1.0000	1.28E+18	Idiosyncratic random		
		Weighted Statistics		
1.56E+18	Mean dependent var		0.890556	R-squared
4.17E+18	S.D. dependent var		0.889391	Adjusted R-squared
5.43E+38	Sum squared resid		.139E+18	S.E. of regression
2.158673	Durbin-Watson stat		764.8842	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
		Unweighted Statistics		
1.56E+18	Mean dependent var		0.890556	R-squared
2.158673	Durbin-Watson stat		5.43E+38	Sum squared resid

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10

ملحق رقم 6: اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: Untitled Test cross-section random effects				
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary	
0.0000	3	60.862684	Cross-section random	
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.0000	0.752650	4.349805	-0.077350	AGR
0.0000	0.001276	0.408112	0.139960	IND
0.0018	0.005683	1.600846	1.836730	SRV
	Cross-section random effects test equation:			
Dependent Variable: GDP Method: Panel Least Squares Date: 06/03/24 Time: 16:39 Sample: 2001 2022 Periods included: 22 Cross-sections included: 13 Total panel (balanced) observations: 286				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0415	2.048051	1.30E+17	2.67E+17	C
0.9534	-0.058539	1.321339	-0.077350	AGR
0.0176	2.388341	0.058601	0.139960	IND
0.0000	15.02815	0.122219	1.836730	SRV
		Effects Specification		
	Cross-section fixed (dummy variables)			
1.56E+18	Mean dependent var		0.910689	R-squared
4.17E+18	S.D. dependent var		0.905727	Adjusted R-squared
86.28056	Akaike info criterion		1.28E+18	S.E. of regression
86.48509	Schwarz criterion		4.43E+38	Sum squared resid
86.36254	Hannan-Quinn criter.		-12322.12	Log likelihood
2.066911	Durbin-Watson stat		183.5421	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10

ملحق رقم 7: اختبار لاغرانج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data Date: 06/02/24 Time: 17:06 Sample: 2001 2022 Total panel observations: 286 Probability in ()			
Both	Period	Cross-section	Null (no rand. effect)
	One-sided	One-sided	Alternative
9.623689	1.970630	7.653059	Breusch-Pagan
(0.0019)	(0.1604)	(0.0057)	
0.963521	-1.403791	2.766416	Honda
(0.1676)	(0.9198)	(0.0028)	
1.360319	-1.403791	2.766416	King-Wu
(0.0869)	(0.9198)	(0.0028)	
7.653059	--	--	GHM
(0.0083)	--	--	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS10

ملحق رقم 8: تطورمؤشر القيمة المضافة لإجمال المصدر بناءعلى معطيات صندوق النقد الدولي

	ARE		COM		DZA		EGY	
	GDP	HHI	GDP	GDP	HHI	GDP	GDP	HHI
2001	7,64698E+11	0.289756566687	2.52092E+16	0.115508717538	1.07499E+18	0.242534468057	3.21484285189E+	0.117825421376
2002	7,83306E+11	0.269181083468	2.57953E+16	0.626166435508	1.13518E+18	0.677586797266	3.29168415517E+	0.6493167694
2003	8,52241E+11	0.263710267156	2.6338E+15	0.626170155056	1.21692E+18	0.675027466166	3.39680259876E+	0.645540010731
2004	9,3377E+11	0.263688438588	2.68436E+16	0.626168804492	1.26924E+18	0.672505893239	3.53580219359E+	0.646369522813
2005	9,79106E+11	0.271296221859	2.76053E+16	0.626166181619	1.34413E+18	0.674202005679	3.69391423272E+	0.644918873006
2006	1.0754240918E+	10.278812718248	2.8336E+15	0.626168270857	1.36698E+18	0.668577290206	3.94671974582E+	0.64692094693
2007	1.1096697909E+	10.28133671246	2.85627E+16	0.627762682935	1.41346E+18	0.663167931183	4.22645643043E+	0.648748179394
2008	1.1450886338 4E+	0.281766261658	2.96951E+16	0.632487679015	1.44738E+18	0.658416509375	4.52891363738E+	0.64825366801
2009	1.085052531E+1	20.28923024301	3.06574E+16	0.618504145173	1.47054E+18	0.644421539185	4.74057693606E+	0.648308575097
2010	1.1024442960 2E+	0.296211396576	3.18156E+16	0.606834381156	1.52348E+18	0.641406718003	4.98458556456E+	0.649068347743
2011	1.1709735763 8E+	0.29754634395	3.31339E+16	0.613582273557	1.56766E+18	0.639328190155	5.07254216321E+	0.648142015716
2012	1.1923377643 3E+	0.297867250288	3.41837E+16	0.617884872532	1.62096E+18	0.629334443513	5.18546708663E+	0.647995060959
2013	1.2526171112 8E+	0.296743195458	3.57104E+16	0.616515955889	1.66635E+18	0.620446524924	5.29879370953E+	0.650447286977
2014	1.3047972801E+	10.295917123018	3.64627E+16	0.623776116363	1.72967E+18	0.620719582454	5.453301864 8E+	10.652453053056
2015	1.3933509080 4E+	0.29688407226	3.68811E+16	0.632778064087	1.79367E+18	0.618322288189	5.691721262 7E+	10.649984005607
2016	1.4708419899 8E+	0.296867662037	3.81057E+16	0.635014329996	1.85106E+18	0.624941747877	5.93912009248E+	0.638772777151
2017	1.4816536892 7E+	0.296596433528	3.95597E+16	0.636961725437	1.87513E+18	0.632306799314	6.187447829E+1	20.637516256391
2018	1.5011213427 6E+	0.295889863682	4.10007E+16	0.630370306 38	1.89763E+18	0.631597880803	6.517307393 5E+	10.637639491 1
2019	1.5177589932 3E+	0.295232754207	4.17226E+16	0.630428076674	1.9166E+17	0.631507287028	6.879154365 7E+	0.634767265797
2020	1.4425228840 8E+	0.294694741726	4.1641E+15	0.624815890155	1.81886E+18	0.631529372622	7.123375685 1 8E+	0.628813549303
2021	1.5053412258 1E+	0.292125687337	4.25206E+16	0.622683256659	1.8807E+17	0.640545431723	7.357780763 0 9E+	0.621159507652
2022	1.6235168062 4E+	0.292810999529	4.35358E+16	0.622909115714	1.94088E+18	0.639242308067	7.8425E+16	0.619255510748

من اعداد الطالبة المصدر بناءعلى معطيات صندوق النقد الدولي من اعداد الطالبة

ملحق رقم 9: تطورمؤشر القيمة المضافة لإجمال الناتج المحلي ومؤشر هيرفندال لكل من العراق والأردن والمغرب وموريتانيا

	I	RQ	JOR		MAR		MRT	
	GDP	HHI	GDP	GDP	HHI	GDP	GDP	HHI
2001	1.14188E+19	0.394473833895	13925132200	0.202026323385	5.72553E+16	0.0934944991205	1.15345E+16	0.0114317461904
2002	1.04826E+19	0.722826971953	14730535100	0.66247638061	5.9391E+15	0.609858153641	1.16938E+16	0.573934358343
2003	6.63989E+18	0.709167963529	15343571000	0.662762276187	6.30561E+16	0.601976686841	1.2504E+15	0.597669193262
2004	1.01844E+19	0.695457540299	16658087600	0.657824372903	6.59386E+16	0.605451364797	1.30958E+16	0.558335068675
2005	1.03547E+19	0.680391471468	18015154500	0.666562462206	6.80435E+16	0.619410220891	1.42176E+16	0.556981614217
2006	1.09393E+19	0.680778923256	19473116500	0.659800009148	7.33447E+16	0.607093434565	1.68242E+16	0.579075785658
2007	1.11456E+19	0.699396043818	21065271600	0.656037260083	7.58685E+16	0.623174754303	1.64928E+16	0.564221326402
2008	1.20627E+19	0.714498800294	22586265600	0.648134546921	8.01813E+16	0.619043392934	1.64382E+16	0.559268955998
2009	1.24703E+19	0.711767322762	23720934100	0.634379093813	8.31847E+16	0.609462114588	1.64543E+16	0.564172729504
2010	1.32687E+19	0.707481688478	24270034400	0.639950606678	8.60958E+16	0.613391045936	1.68855E+16	0.559574673708
2011	1.427E+17	0.705566697519	24934348900	0.643046495639	9.08523E+16	0.617472628677	1.75901E+16	0.559271236202
2012	1.62588E+19	0.712434477897	25540093500	0.651388934206	9.36345E+16	0.628195085043	1.83763E+16	0.549467019414
2013	1.74991E+19	0.705171590404	26206676500	0.654957333434	9.74943E+16	0.616036500326	1.91391E+16	0.552014480579
2014	1.75335E+19	0.710149324496	27093530900	0.653410240263	1.00145E+17	0.614135240944	1.99573E+16	0.559533412279

2015	1.83616E+19	0.736254580333	27769928700	0.654458437443	1.04496E+17	0.602850161381	2.10302E+16	0.558767417794
2016	2.08932E+19	0.760038591314	28323711300	0.656706276969	1.05041E+17	0.613686413955	2,12954E+11	0.557093883981
2017	2.0513E+18	0.755340798328	29024326100	0.655735774437	1.10354E+17	0.605686072133	2,26307E+11	0.561793708782
2018	2.10533E+19	0.738378435632	29581324000	0.658407536619	1.13737E+17	0.605081537831	2,37107E+11	0.566987914821
2019	2.22141E+19	0.740815063343	30099363700	0.665520160752	1.17025E+17	0.609807932919	2,44555E+11	0.571734785418
2020	1.95403E+19	0.717464500901	29767442400	0.659850389933	1.08625E+17	0.608349565135	2,43673E+11	0.557353505107
2021	1.98497E+19	0.715016976697	30855633500	0.662352325483	1.17337E+17	0.599390616367	2,45483E+11	0.562308836353
2022	2.12409E+19	0.728064879473	31604830912.3	0.661480894642	1.18814E+17	0.613293923107	2,61135E+11	0.574656695428

المصدر بناء على معطيات صندوق النقد الدولي من اعداد الطالبة

ملحق رقم 10: تطورمؤشر القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي ومؤشر هيرفندال لكل من عمان والسعودية والسودان وسوريا ولبنان.

	OMN		SAU		SDN		SYR		LBN	
	GDP	HHI	GDP	GDP	HHI	GDP	GDP	HHI	GDP	HHI
2001	20470534700	0.724380844597	1.40486993776E+	0.363512800779	16255800000	-0.098478128390	99.14097E+16	0.0854034841145	3.55653E+18	0.672503582452
2002	20245173500	0.719473240489	1.36526420408E+	0.7207405754	17232200000	0.532002759517	9.50248E+16	0.62998696194	3.6713E+17	0.658635180147
2003	19704912600	0.711963558508	1.51874804398E+	0.734768956622	18315900000	0.543432590871	1.01871E+17	0.599999104488	3.91652E+18	0.755297323516
2004	19959540600	0.705437616786	1.63961672111E+	0.734959189722	19257500000	0.534677399933	1.08903E+17	0.595203457367	4.02171E+18	0.760367633609
2005	20456577300	0.714248018211	1.73100649971E+	0.732975245425	20344300000	0.54410422314	1.15671E+17	0.608736143954	4.08403E+18	0.764710931716
2006	21555481900	0.708007413279	1.77927392345E+	0.725699051017	21673070000	0.55460859254	1.21508E+17	0.605632162414	4.46427E+18	0.747243360644
2007	22515279300	0.700273643222	1.81213943041E+	0.716838245132	22916080000	0.578686219801	1.28403E+17	0.628214584315	4.86915E+18	0.738707402569
2008	24361549800	0.706714803527	1.92539402676E+	0.714214474225	23797603100	0.581290546742	1.34152E+17	0.644224117802	5.36736E+18	0.72939272697
2009	25850624100	0.708815409555	1.88574536588E+	0.702958284285	23138955800	0.579323602055	1.42083E+17	0.640891894526	5.79542E+18	0.732784317304
2010	26293700000	0.731087505173	1.98077736949E+	0.697731912528	24031712700	0.579840499979	1.4946E+16	0.649028135244	5.84568E+18	0.734665508781
2011	27054800000	0.73135291672	2.19853931187E+	0.700858682484	23259445900	0.579262233135	1.53719E+17	0.651637628778	5.99561E+18	0.72683716651
2012	29452700000	0.728624537302	2.31786270843E+	0.699857901752	19304249600	0.575419231368	1.13231E+17	0.690292123209	6.22512E+18	0.724564378609
2013	30992400000	0.726028514291	2.38392974568E+	0.695875636469	19681675600	0.575100197906	8,34511E+11	0.717175990757	6.37975E+18	0.727040141166
2014	31392900000	0.726627934539	2.47994612105E+	0.694754038503	20599113200	0.575006110159	7,48471E+11	0.762903011573	6.40925E+18	0.732164403543
2015	32967900000	0.726503215744	2.59625919186E+	0.695604780794	20992592700	0.574921916027	7.17186E+16	0.74637210096	6.50888E+18	0.729158647458
2016	34631600000	0.725064988881	2.65761073284E+	0.695849201469	21720540700	0.57612269881	6.71246E+16	0.749819531805	6.56766E+18	0.728254843452
2017	34736900000	0.722850241942	2.6557584309E+	10.692901036439	21874595000	0.576033709791	6.66391E+16	0.722666951954	6.44388E+18	0.733562998046
2018	35184000000	0.718668203891	2.72911695184E+	0.676952005098	21288152300	0.575271755395	6.75675E+16	0.730016955876	5.99829E+18	0.748503397752
2019	34786874300	0.718602852549	2.75183085532E+	0.672327875856	20824442900	0.574304783214	6.83923E+16	0.732256101915	4.71466E+18	0.781531794794
2020	33611177300	0.715519497928	2.63236320965E+	0.669437619594	20068557100	0.5749972424	6.82676E+16	0.737058349598	4.38458E+18	0.798884659747
2021	34650527900	0.712500414269	2.74624199755E+	0.665101241873	19693572000	0.573860616513	6.91549E+16	0.767234269786	5.08955142749E+	10.733769200298
2022	36144400000	0.715132802048	2.98463601807E+	0.671619509343	19505812100	0.573016186454	3.43881E+18	0.69990565241	5.08955142749E+	10.733769200298

المصدر بناءعلى معطيات صندوق النقد الدولي من اعداد الطالبة